دور جامعات الشمال السوري في دعم حقوق الطلبة المعوقين في التعليم الجامعي و اتجاهات الطلبة المعوقين نحوها

د. عماد برق

أستاذ مشارك، رئيس مجلس التعليم العالي في الحكومة السورية المؤقتة

د. عبد الحي المحمود

دكتور مدرس، رئيس قسمي الإرشاد النفسي والتربية الخاصة في كلية التربية في جامعة حلب في المناطق المحررة

مجلة تبيان للعلوم التربوية والاجتماعية

مجلة دورية نصف سنوية محكمة

المجلد ٢ - العدد الأول - ٢٠٢٢م

تصدر عن مركز مداد للدراسات والبحوث التربوية

مؤسسة تعليم بلا حدود/مداد

مجلة تبيان للعلوم التربوية والاجتماعية

مجلّة علميّة دورية محكّمة، تصدر عن مركز مداد للبحوث والدراسات التربوية، وتُعنى بنشر الدراسات في العلوم التربوية والنفسية ودراسات علم الاجتماع، التي تتميّز بالأصالة والمعاصرة والجديّة، كما تُسهم في تطوير الحقل المعرفي موضوع الاختصاص. تصدر المجلة إلكترونياً كل ستة أشهر.

رئيس التحرير

الدكتور فواز العواد

هيئة التحرير

د. سهاد الملّي، د. عبد المهيمن الديرشوي، د. سهام عبد العزيز، د. عمر شحادي

المشرف العلمي

محمد مصطفى

المشرف الإداري

عثمان عوض

الرقم التسلسلي المعياري الدولي

ISSN: 2757-9891

موقع المجلة

tibyanjournal.com

مركز مداد للدراسات والبحوث التربوية

مؤسسة بحثية مستقلة، تختص بالدراسات والاستشارات التربوية والنفسية والتنموية، وقضايا التعافي المجتمعي المرتبطة بالتربية والتعليم، وتعمل على رفد الحكومات والمنظمات والجهات الفاعلة بالدراسات والاستشارات والمشاريع التي يمكن الاعتماد عليها لوضع خطط مستقبلية بناءة، وتعد مؤسسة تعليم بلا حدود/ مداد هي المؤسسة الأم للمركز.

موقع المركز

midadcenter.com

المحتوى	الصفحة

مقدمة العدد ٩

رئيس التحرير

تحديد الفجوة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل والآليات المقترحة للمواءمة في المناطق المحررة ١٠

أ. د. عبد العزيز الدغيم، أ. د. عبد الله حمادة، حسن العكل

دور جامعات الشمال السوري في دعم حقوق الطلبة المعوقين في التعليم الجامعي و اتجاهات الطلبة المعوقين نحوها ٤١

د. عماد برق، د. عبد الحي المحمود

مدى تطبيق الحوكمة في مؤسسات التعليم العالي في المناطق المحررة دراسة تطبيقية على جامعة حلب في المناطق المحررة ٨٤

د. عبد الحكيم المصري

تقييم مستوى جودة الخدمات التعليمية المقدمة في جامعة حلب في المناطق المحررة من وجهة نظر الطلبة ١١٦

د. مالك السليمان، د. حمد الخلف

المناخ الأسري لدى المراهقين فاقدي الأب في ضوء بعض المتغيرات؛ دراسة ميدانية على عينة من المراهقين فاقدي الأب المقيمين في مخيمات أطمة للنازحين ١٤٦

د. رنيم اليوسفي، منير الشيخ حمود

جودة الأسئلة الامتحانية في ظل الأزمات في جامعات الشمال السوري ١٨٠

د. عبد الحليم المحمود، د. محمد زيدان، د. خالد جمو

أسلوب النهي ودلالاته التربوية في القرآن الكريم ٢١٤

د. عبد الكريم الحداد

أسلوبا التعلم السطحي والعميق وعلاقتهما بالتجول العقلي العفوي والمتعمّد لدى عينة من طلبة كلية التربية في جامعة حلب في المناطق المحررة ٢٣١

عماد الددو

معايير النشر في المجلة

١. يجب أن تحتوي الصفحة الأولى من البحث على عنوان البحث، واسم الباحث أو الباحثين، والتوصيف الأكاديمي والمنصب الوظيفي، والعنوان، والبريد الإلكتروني، وتاريخ البحث. إضافة إلى اسم الباحث، وتوصيفه الأكاديمي، ومنصبه الوظيفي باللغتين الإنكليزية والتركية.

٢. من أجل ضمان سرية عملية التحكيم، يجب عدم ذكر اسم الباحث أو الباحثين في صلب البحث، أو ذكر أية إشارات تكشف عن أشخاصهم، وعند رغبة الباحث أو الباحثين في تقديم الشكر لمن أسهم أو ساعد في إنجاز البحث، فيكون ذلك في صفحة مستقلة.

٣. تقديم ثلاثة ملخصات للبحث؛ باللغات العربية والإنكليزية والتركية، بحد أقصى (١٥٠) كلمة لكل منها، ويكون كل ملخص في صفحة مستقلة، على أن يحتوي الملخص على عنوان البحث، وخمس كلمات مفتاحية، وبدون ذكر أسماء أو بيانات الباحثين.

٤. لا تتجاوز عدد صفحات البحث بأي حال (٣٠ صفحة)، بما في ذلك المراجع، والجداول، والأشكال، باستثناء الملاحق.

٥. أنماط الكتابة وصيغها تكون كالتالي: مقاس الصفحة (A4)، وبتباعد أسطر بقدر (١,٥)، وبهوامش (٢ سم كحد أدنى) لكل من أعلى وأسفل وجانبي الصفحة، (شاملة الهوامش، والمراجع، والمقتطفات، والجداول، والملاحق).

٦. نمط الكتابة:

- للغة العربية: Traditional Arabic حجم الخط ١٤
- للغة الإنجليزية: Times New Roman حجم الخط ١٤

٧. في حال استخدم الباحث أداة من أدوات جمع البيانات، فعليه أن يقدم نسخة كاملة من تلك الأداة، ترفق في طلب النشر.

٨. تعمل المجلة على تأصيل منهج البحث العملي، وتؤكد بأن البحوث المرسلة يجب أن تتكون من الأجزاء الآتية:

مقدمة البحث، مشكلة البحث، أسئلة البحث، أهمية البحث، أهداف البحث، محددات البحث، التعريف بالمصطلحات، الدراسات السابقة، منهجية البحث، الإطار النظري والعملي (إن وجد)، عرض النتائج، مناقشة النتائج، التوصيات والمقترحات.

٩. توثيق المراجع والمصادر، سواء داخل البحث أم في قائمة المراجع، وفقاً لنظام جمعية علم النفس الأمريكية، سواء أكانت عربية أم أجنبية.

(American psychological Association 7th Edition) (APA7)

دور جامعات الشمال السوري في دعم حقوق الطلبة المعوقين في التعليم الجامعي و اتجاهات الطلبة المعوقين نحوها

د. عماد برق

أستاذ مشارك، رئيس مجلس التعليم العالي في الحكومة السورية المؤقتة

د. عبد الحي المحمود

دكتور مدرس، رئيس قسمي الإرشاد النفسي والتربية الخاصـــة في كلية التربية في جامعة حلب في المناطق المحررة

ملخص البحث

هدف البحث إلى تحديد طبيعة دور الجامعات في الشمال السوري في دعم حقوق الطلبة المعوقين في التعليم الجامعي من وجهة نظر المسؤولين والهيئة التدريسية في هذه الجامعات، وكذلك تحديد طبيعة اتجاهات الطلبة المعوقين نحو دور هذه الجامعات في دعم حقوقهم في التعليم الجامعي وفقاً لطبيعة الإعاقة وجنس المعوق. حيث تكونت عينة البحث من (١٢٧) فرداً من المسؤولين وأعضاء الهيئة التدريسية والطلبة المعوقين (سمعياً، وبصرياً، وحركياً).

حيث طُبقَ على المسؤولين استبانة دور الجامعات نحو دعم حقوق المعوقين وهي من إعداد الباحثين بعد التحقق من صدقها وثباتها. وكذلك طبق على أعضاء الهيئة التدريسية استبانة دور أعضاء الهيئة التدريسية نحو دعم حقوق المعوقين وهي من إعداد الباحثين بعد التحقق من صدقها وثباتها. وكذلك طبق على الطلبة المعوقين استبانة اتجاهات الطلبة المعوقين نحو دور الجامعات في دعم حقوقهم في التعليم الجامعي وهي من إعداد الباحثين بعد التحقق من صدقها وثباتها. وأشارت النتائج إلى ما يأتي:

- وجود دور منخفض تقوم به الجامعات في الشمال السوري في دعم حقوق الطلبة ذوي الإعاقة بالتعليم الجامعي من وجهة نظر المسؤولين في الجامعات.
- وجود دور متوسط ومقبول لأعضاء الهيئة التدريسية في جامعات الشمال السوري في دعم حقوق الطلبة ذوي الإعاقة في التعليم الجامعي.
- وجود اتجاهات سلبية للطلبة المعوقين نحو دور الجامعات في الشمال السوري في دعم حقوقهم في التعليم الجامعي.
- عدم وجود فروق في طبيعة اتجاهات الطلبة ذوي الإعاقة نحو دور الجامعات في دعم حقوقهم في التعليم الجامعي وفقاً لطبيعة الإعاقة (سمعية، بصرية، حركية).
- وجود فروق في طبيعة اتجاهات الطلبة ذوي الإعاقة نحو دور الجامعات في دعم حقوقهم في التعليم الجامعي وفقاً لجنس الطالب المعوق لصالح الإناث.

الكلمات المفتاحية: حقوق المعوقين، التعليم الجامعي، اتجاهات المعوقين، دعم الجامعات، المسؤولون.

Role of Universities in the Northern Syria in Advocating Rights of the Students with Special Needs to Enroll in University Programs and the Attitudes of the Students to it

IMAD BARK
Associate Prof.
President of Council of Higher Education
ABDUL HAI AL MAHMOUD
Senior Lecturer
Head of Departments of Psychological Guidance and Special Education

Abstract:

The goal of the research is to verify the nature of the role of the universities located in the north of Syria in advocating the students with special needs getting enrolled in the university programs, and identifying the essence of the students' attitude towards it. The sample contains 127 individuals of persons in charge, faculty members and the students. Concerning those in charge and faculty members, they were randomly selected. As for the students with special needs, they were non-randomly selected. Three different questionnaires were applied to those in charge, faculty members and the students. All three designed by the scholars proved fair and consistent. The results showed that:

- The role played by the universities in advocating the rights of the students with special needs is low-ranked according to the persons in charge, while that of the faculty staff is normal.
- There are negative attitudes on the part of the students with special needs to the role of the universities in advocating their rights.
- There are no disparities in the nature of the disabled students' attitudes that coincide with the nature of the disability (oral-visual-motor impairment) along with disparities in terms of gender in favor of the female students.

Key Words: rights of the disabled – high studies – attitudes of the disabled – university advocating – persons in charge

Kuzey Suriye'deki Üniversitelerin Üniversite Eğitiminde Engelli Öğrencilerin Haklarını Desteklemedeki Rolü ve Engelli Öğrencilerin Söz Konusu Üniversitelere Yönelik Tutumları

IMAD BARAK
Yardımcı Doçent
Suriye Geçici Hükümeti Yüksek Öğretim Kurulu Başkanı

ABDUL HAI AL MAHMOUD
Doktor Öğretim Üyesi
Kurtarılmış Bölgelerdeki Halep Üniversitesi Eğitim Fakültesi Psikolojik Danışmanlık ve Özel Eğitim Bölümleri Başkanı

Özet

Araştırma, Kuzey Suriye'deki üniversitelerin üniversite eğitiminde engelli öğrencilerin haklarını desteklemedeki rolünün doğasını ve engelli öğrencilerin söz konusu üniversitelere yönelik tutumlarının temellerini belirlemeyi amaçlamıştır. Araştırma örneklemini, memurlar, öğretim üyeleri ve engelli öğrencilerden oluşan 127 kişilik bir grup oluşturmuştur. Memurlara, öğretim üyelerine ve engelli öğrencilere tamamı araştırmacılar tarafından hazırlanmış, geçerliliği ve güvenilirliği doğrulanmış üç farklı anket uygulanmıştır.

Araştırma neticesinde ulaşılan sonuçlar şunlara işaret etmektedir:

- Üniversitelerdeki görevlilere göre Suriye'nin kuzeyindeki üniversiteler, üniversite eğitiminde engelli öğrencilerin haklarının desteklemesinde yeterince önemli bir rol oynamamaktadır. Öğretim üyelerine göre ise üniversitelerin bu konuda oynadığı rol kabul edilebilir düzeydedir.
- Engelli öğrencilerin, üniversite eğitimi alanındaki haklarının desteklenmesinde Kuzey Suriye'deki üniversitelerin oynadığı role yönelik olumsuz bir bakış açısı bulunmaktadır.
- Engelli öğrencilerin, üniversitelerin üniversite eğitimi haklarını desteklemedeki rolüne yönelik tutumlarında, engelin niteliğine göre (ses, görsel, fiziksel) herhangi bir farklılık gözlemlenmemiştir. Engelli öğrencinin cinsiyeti değişkenine göre kız öğrenciler lehine farklılıklar bulunmaktadır.

Anahtar Kelimeler: Engelli Hakları, Üniversite Eğitimi, Engellilerin Yönelimleri, Üniversitelerin Desteği, Yetkililer.

المقدمة:

التعليم حق للجميع، لذا يجب أن يشمل الطلبة ذوي الإعاقة، إذ نصت على ذلك صراحة اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (٢٠٠٦)، كذلك نصت على ذلك بيانات دولية مهمة عدة مثل بيان سلامانكا في إسبانيا الصادر عن اليونسكو (١٩٩٦). وصادقت بعض الدول العربية بما فيها سورية على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (الأمم المتحدة، نيويورك ٢٠١١). وبموجب هذا التصديق أصبحت بمنزلة قانون ينظم عملية تعليم ذوي الإعاقة في المؤسسات التربوية ومؤسسات التعليم العالي كافة.

ومن أهم التحديات التي تواجه تعليم الطلبة ذوي الإعاقة النقص الواضح في الإحصائيات والأرقام المؤدية إلى معرفة العدد الحقيقي للأشخاص ذوي الإعاقة، وبالأخص من هم في سن التعلم حتى يتسنى الحساب الدقيق لنسبة الملتحقين منهم مقارنة بغير الملتحقين، وبجانب النقص الواضح في الإحصائيات هناك بُعد آخر يؤثر بشكل جوهري في قضية تعليم الطلبة ذوي الإعاقة وهو الاتجاهات السلبية السائدة تجاهها لدى الغالبية العظمى من السكان والقائمين على العملية التعليمية من مسؤولين وإداريين ومعلمين.

ويواجه الطلبة المعوقون في الجامعات مشكلات وتحديات كبيرة، منها صعوبات إدارية تتصل بعدم ملائمة إجراءات التسجيل والإرشاد الأكاديمي، وصعوبات دراسية متمثلة في المنافسة مع الطلبة العاديين وأداء الامتحانات وعدم استيعاب المادة التعليمية، وصعوبات بيئية متمثلة في افتقار المكتبة لقاعات دراسية مناسبة، وصعوبة المشاركة في الأنشطة والحفلات الجامعية، والطرق والأرصفة غير المهيأة لهم، وصعوبات اجتماعية متمثلة في : عدم مراعاة المدرسين لظروفهم والنظرة السلبية لهم وصعوبة نجاح العلاقات معهم ، وهذا ما أكدته دراسة العدرة (٢٠١٦).

ولتحقيق أقصى استفادة من توفير التعليم الجيّد للطلبة ذوي الإعاقة في الجامعات يجب النظر بعين ناقدة إلى دورها وسياسة التعليم فيها للتأكد من أنها تشجع دمج المعوقين ومشاركتهم كي يتم تنفيذ التعليم الدامج والشامل للجميع على أسس علمية سليمة. إذ أشارت نتائج الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع مثل دراسة موك ولف (Mock & Love. ٢٠١٢) إلى وجود دور منخفض في تنفيذ سياسات التعليم الجامعي التي تخدم الطلبة ذوي الإعاقة، وأوصت الدراسة بأهمية توعية الطلبة ذوي الإعاقات بحقوقهم في التعلم، وتقديم التسهيلات في مرافق الجامعات والخطة الدراسية بما يخدمهم ويعدل اتجاهاتهم نحو جامعاتهم.

وأشارت نتائج دراسة الرفاعي(٢٠١٩) في سورية، إلى أن أهم المشكلات التي يعاني منها الطلبة المعوقون عدم وجود تسهيلات خاصة بهم، وسوء تصميم البناء الجامعي حيث يعوقهم عن الاعتماد على أنفسهم، وعدم استخدام التكنولوجيا التعليمية المناسبة لهم، وضعف معرفة الطلبة العاديين وأعضاء الهيئة التدريسية بخصائصهم وحاجاتهم مما يحد من قدرتهم على التكيف معهم، وأكثر ما يزعج الطلبة ذوي الإعاقة نظرات الشفقة التي يوجهها لهم الطلبة العاديون، وأوصت دراسة الرفاعي(٢٠١٩) بضرورة تفعيل دور الجامعات ومؤسسات التعليم العالي لتلبية احتياجات هؤلاء الطلبة ودمجهم في المجتمع.

وأشارت دراسة قاسمي (٢٠٢٠)، ودراسة العدرة (٢٠١٦) ومحمد (٢٠١٦)، وغانم (٢٠١٥). ودراسة ماجليفي، وفان، وميتشيل (Magilvy, J., Faan, R., & Mitchell, A. ٢٠١٥)، والشمري وعلي (٢٠١٥) وشنيكات، وعبد الهاشمي، (٢٠١٢). إلى ضرورة دراسة واقع تعليم الطلبة المعوقين في المدارس والجامعات، ومشكلاتهم، والتحديات التي تواجههم، واتجاهاتهم نحو دور الجامعات في تسهيل عملية تعلمهم حتى يتسنى للمسؤولين وأصحاب القرار في الدولة الاطلاع على الدور الذي تقوم به مؤسسات التعليم العالي والجامعات وتفعيله وتطويره بما يخدم المعوقين ومجتمعهم.

وأشارت توصيات المؤتمر الإقليمي، حول دور مؤسسات التعليم العالي في دعم حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، المقام في جامعة الجنان في لبنان لعام (٢٠١٢)، بضرورة دعم المعوقين ودراسة مشكلاتهم ودراسة دور مؤسسات التعليم العالي والجامعات وما تقدمه من خدمات وتسهيلات لهؤلاء الطلبة واعتماد نتيجة هذه الدراسات كنقطة بداية لتطوير العمل معهم.

واستناداً إلى ما خلصت إليه نتائج بعض الدراسات السابقة والمؤتمرات، وما أكدته من توصيات ومقترحات، نبع الشعور بمشكلة الدراسة عند المعوقين، وفي سبيل توثيق هذا الشعور وتدعيمه قام الباحثان بدراسة استطلاعية لبعض الجامعات في الشمال السوري (جامعة حلب الحرة، وجامعة شام، والجامعة الدولية للعلوم والنهضة، جامعة باشاك شهير)، ومقابلة عدد من أعضاء الهيئة التدريسية في تلك الجامعات بالإضافة لبعض الطلبة المعوقين، حيث أكد الطلبة بأنه آن الأوان للعمل على إزالة الحواجز التي تعيق تعلمهم في هذه الجامعات، وقد أكد أعضاء الهيئة التدريسية في هذه الجامعات أنه يجب أن تشمل السياسات

والممارسات والخدمات التربوية جميع المتعلمين بما فيهم المعوقين وأن تشجع المشاركة الكاملة للجميع تحقيقاً لمبدأ تكافؤ الفرص.

من هنا رأى الباحثان ضرورة العمل على تهيئة بيئات مرحب بهم فيها وخالية من المعوقات في جامعات الشمال السوري كافة، كي يتمكن الطلبة ذوو الإعاقة من بلوغ أقصى إمكانياتهم وطاقاتهم الكامنة، وهذا يتطلب التعرف إلى طبيعة الدور الذي تقوم به هذه الجامعات في دعم حقوق الطلبة المعوقين في التعليم بدايةً، والتعرف كذلك إلى اتجاهات الطلبة المعوقين نحو الدور الذي تقوم به جامعاتهم.

وانطلاقاً من أهمية تكافؤ الفرص في التعليم، وأهمية الاستثمار في طاقات الطلبة المعوقين في الشمال السوري، وإيماناً من الباحثين بمبدأ: "التعليم حق للجميع" وأنه بات مطلباً حضارياً ملحاً، تأتي هذه الدراسة للكشف عن دور الجامعات في الشمال السوري في دعم حقوق الطلبة المعوقين في التعليم الجامعي واتجاهات الطلبة المعوقين نحوها.

مشكلة البحث وأسئلته:

انطلاقاً من نتائج الدراسات السابقة وتوصياتها، ونتائج الدراسة الاستطلاعية؛ تظهر الحاجة الماسّة إلى دراسة دور جامعات الشمال السوري المحرر في دعم حقوق الطلبة المعوقين في التعليم الجامعي، واتجاهات الطلبة المعوقين نحوها، وخاصة في ظل الظروف الاستثنائية التي تمر بها سورية.

إنّ قلة الدراسات والأبحاث التي تناولت هذا الموضوع، وغيابها في البيئة المحلية، عززت فكرة دراسة المشكلة الحالية التي يمكن بلورتها بالسؤال الرئيس التالي:

ما طبيعة دور الجامعات في الشمال السوري في دعم حقوق الطلبة المعوقين في التعليم الجامعي واتجاهات الطلبة المعوقين نحوها؟

أهمية البحث:

تتجلى أهمية البحث فيما يأتي:

- إغناء المكتبة العربية، وإضافة ما هو جديد في مجال دور الجامعات في دعم حقوق الطلبة المعوقين في التعليم الجامعي، إذ إنّ البحوث والدراسات في هذا المجال تعد قليلة وحديثة نسبياً إذا ما قورنت بالمجالات التربويّة والنفسية الأخرى.

- توجيه أنظار الاختصاصيين القائمين على رعاية المعوقين إلى طبيعة المشكلات التي يعاني منها الطلبة المعوقون في الجامعات، وسبل إيجاد حلول لها.
- تعريف المسؤولين وصناع القرار في الجامعات ومؤسسات المجتمع المدني بواقع المعوقين في الجامعات ومشكلاتهم للمساهمة في وضع الحلول الممكنة لها.
- قد يكون هذا البحث نقطة انطلاق للباحثين الجدد لمزيد من الدراسات حول هذا الموضوع.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تحديد:

- دور الجامعات في الشمال السوري في دعم حقوق الطلبة ذوي الإعاقة بالتعليم الجامعي من وجهة نظر المسؤولين في الجامعات.
- دور أعضاء الهيئة التدريسية في جامعات الشمال السوري في دعم حقوق الطلبة ذوي الإعاقة في التعليم الجامعي.
- طبيعة اتجاهات الطلبة ذوي الإعاقة نحو دور الجامعات في الشمال السوري في دعم حقوقهم في التعليم الجامعي.
- الفروق في طبيعة اتجاهات الطلبة ذوي الإعاقة نحو دور الجامعات في دعم حقوقهم في التعليم الجامعي وفقاً لطبيعة الإعاقة.
- الفروق في طبيعة اتجاهات الطلبة ذوي الإعاقة نحو دور الجامعات في دعم حقوقهم في التعليم الجامعي وفقاً لجنس الطالب المعوق.

فرضيات البحث:

- يوجد دور مرتفع لجامعات الشمال السوري في دعم حقوق الطلبة ذوي الإعاقة في التعليم الجامعي من وجهة نظر المسؤولين في الجامعات.
- يوجد دور مرتفع لأعضاء الهيئة التدريسية في دعم حقوق الطلبة ذوي الإعاقة في التعليم الجامعي.

- توجد اتجاهات إيجابية للطلبة ذوي الإعاقة نحو دور الجامعات في الشمال السوري في دعم حقوقهم في التعليم الجامعي.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات أفراد عينة البحث في طبيعة اتجاهات الطلبة نحو دور جامعاتهم في دعم حقوقهم تبعاً لمتغير نوع الإعاقة.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات أفراد عينة البحث في طبيعة اتجاهات الطلبة نحو دور جامعاتهم في دعم حقوقهم تبعاً لمتغير الجنس.

مصطلحات البحث وتعريفاته الإجرائية:

حقوق الطلبة المعوقين في التعليم:

حتى وقت قريب لم يكن حق ذوي الإعاقة في التعليم محدداً بوضوح ومنصوصاً عليه بالتفصيل في المواثيق الدولية، فالتمييز تجاه ذوي الإعاقة كان يجد ما يبرره نتيجة الوصم بالعجز الذي مازال ملتصقاً بذوي الإعاقة، أي إن السياسات التعليمية كانت تنطلق من أنّ الشخص ذي الإعاقة غير قادر على ممارسة هذا الحق بشكل كامل، وبدأت هذا المنظور يتغير بشكل ملحوظ على المستوى النظري مستفيداً من محاولات بسيطة لدمج ذوي الإعاقة في التعليم، ويمكن أن نعدّ المادة " ٢٣ " من اتفاقية حقوق الطفل أول اعتراف واضح بحق الطفل ذي الإعاقة في التعليم أيا كانت إصابته، وقد فصلت الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة هذا الحق في المادة ٢٤ منها أخيراً، وتؤكد المادة بدايةً حقَّ ذوي الإعاقة في تعليم جامع على جميع المستويات، ثم تورد المادة التفاصيل الخاصة بذوي الإعاقة لممارسة الحق، ويمكن تفصيل المادة على النحو التالي:

- كفالة التعليم الجامع.
- تعزيز احترام الحقوق والتنوع البشري.
- تنمية القدرات العقلية والبدنية والمواهب لأقصى مدى.

(مادة ٢٤ فقرة أ، ب، ج)

التزامات الدولة:

- عدم الاستبعاد على أساس الإعاقة.

- التيسير والدعم.
- مراعاة الاحتياجات الفردية.
- توفير المستلزمات الخاصة بكل فئة من فئات الإعاقة.

(مادة ٢٤ فقرة٢، ٣)، (الأمم المتحدة،٢٠١١).

جامعات الشمال السوري :

وهي مؤسسات تعليمية عامة (جامعة حلب) وخاصة (جامعة الشام، والجامعة الدولية للعلوم والنهضة، وجامعة باشاك شهير) تتبع لمجلس التعليم العالي في الحكومة السورية المؤقتة وتقع في الشمال السوري.

دورجامعات الشمال السوري في دعم حقوق الطلبة المعوقين في التعليم الجامعي:

ويعرف إجرائياً بأنه مدى مساهمة الجامعة في تسهيل تعليم المعوقين من خلال الترحيب بهم في الجامعة، وتأمين الدعم المالي والمنح الدراسية لهم، وتصميم البناء الجامعي بما يتناسب مع إعاقاتهم، وتكييف المناهج والوسائل التعليمية وطرائق التدريس بما يتناسب مع قدراتهم واحتياجاتهم، وتدريبهم وتأمين المواصلات، وتأمين الكادر المتخصص لهم، وتعزيز تفاعلهم الاجتماعي مع الآخرين، وبناء علاقة مهنية مع أسرهم بما يخدم تعلمهم، وتنمية مهاراتهم.

ويقاس دور الجامعات بالدرجة التي يحددها المسؤولون في الجامعات (رؤساء الجامعات ونوابهم، عمداء الكليات ونوابهم) على الاستبانة.

الاتجاه:

هو شعور الفرد إيجاباً أو سلباً نحو أمر ما أو موضوع ما، إذ يعبّر عن الموقف النسبي للفرد نحو قيمة ما (الحيلة، ٢٠٠٣، ١٦٥). وعرِّف بأنه استعداد مكتسب ثابت نسبياً لدى الأفراد، يحدد استجابات الفرد حيال بعض الأشياء أو الأفكار أو الأشخاص .((Allen, 2006,p29

الطلبة ذوو الإعاقة:

ويعرف الطلبة ذوو الإعاقة إجرائياً بأنهم الطلبة الجامعيون في جامعات الشمال السوري الأربع (جامعة حلب الحرة، جامعة شام، الجامعة الدولية للعلوم والنهضة، جامعة باشاك شهير) الذين يعانون من

مشكلات (ضعف السمع، ضعف البصر، مشكلات جسمية وحركية) ولا يستطيعون القيام بواجباتهم الدراسية بشكل طبيعي ويحتاجون إلى خدمات التربية الخاصة.

اتجاهات الطلبة المعوقين نحو دور جامعات الشمال السوري في دعم حقوقهم في التعليم الجامعي:

يعرف اتجاهات الطلبة المعوقين إجرائياً بأنه درجة الموافقة أو الرفض التي يبديها الطالب ذو الإعاقة على الدور الذي تقوم به جامعته التي يدرس فيها في مجال دعم حقوقه في التعليم، وتقاس بالدرجة الكلية التي يحصل عليها الطالب بالاستبانة، ولها ثلاث مستويات (إيجابية، محايدة، سلبية).

حدود البحث:

اقتصر البحث على الحدود الآتية:

الحدود البشرية: اقتصرت الدراسة على المسؤولين (رؤساء جامعات، ونوابهم، وعمداء، ونواب عمداء) وأعضاء هيئة التدريس، والطلبة المعوقين في كل من جامعة حلب الحرة، وجامعة شام، والجامعة الدولية للعلوم والنهضة، وجامعة باشاك شهير.

الحدود الزمانية: تم التطبيق في الفصل الدراسي الثاني من العام الدراسي ٢٠٢٠/٢٠٢١

الحدود المكانية: الجامعات في الشمال السوري في مناطق درع الفرات.

الإطار النظري للبحث:

يعد موضوع المعوقين من أكثر الموضوعات التي شغلت اهتمام علماء الطب والنفس والاجتماع والتربية، إذ لا يوجد مجتمع من المجتمعات، مهما بلغت درجة تحضره، ليس فيه هذه الفئة، على أن نسبة شيوعها تختلف من مجتمع لآخر، تبعاً لعدة عوامل، من أهمها: توفر الوعي الثقافي المعرفي والصحي والاجتماعي عند أفراد المجتمع، وتوفر القوانين والتشريعات وأساليب الرعاية الصحية والوقائية والعلاجية والتعليمية، وتوفر خدمات التأهيل اللازمة بشتى أنواعها. وتعد المحاولة التي قامت بها منظمة الصحة العالمية التابعة لهيئة الأمم المتحدة، والتي قدرت نسبة المعوقين في العالم بـ(١٠٪) من مجموع السكان، المحاولة الأكثر عالمية لتقدير نسبة المعوقين. (مسعود وآخرون، ٢٠٠٥، ٤٤).

والإعاقة قصور أو عيب وظيفي يصيب عضواً أو وظيفة من وظائف الإنسان العضوية أو النفسية فيؤدي إلى خلل أو تبدل في عملية تكيف هذه الوظيفة مع الوسط. والإعاقة موجودة في تكوين الإنسان وليست خارجة عنه، تؤثر في علاقته مع الوسط الاجتماعي بكل أبعاده، وهذا الأمر الذي يتطلب إجراءات

تربوية تعليمية خاصة تنسجم مع الحاجات التي يتطلبها كل نوع من أنواع الإعاقة. وهناك أسباب كثيرة للإعاقة منها أسباب وعوامل حدثت قبل الولادة، ومنها أسباب وعوامل مرافقة لعملية الولادة وعوامل أخرى حدثت بعد الولادة، إضافة إلى العوامل الوراثية والتكوينية التي تؤدي إلى العديد من الإعاقات (Demirep, M،p8.2019).

في الآونة الأخيرة من عصرنا الحديث تزايدت أعداد المعاقين في العالم بشكل ملحوظ، بسبب التغيرات الديموغرافية الناتجة عن النزاعات والحروب، وتفشي المشكلات الصحية التي تصيب الأم الحامل قبل وأثناء الولادة، وهذه الزيادة أدت إلى الاهتمام الكبير بفئات المعاقين على المستويات كافة، وتعاظمت نسبة المعاقين في العالم اليوم إلى ما يعادل ١٣,٥٪ من مجموع السكان مع بداية القرن الحادي والعشرين، ومن الممكن أن تصل إلى ١٥٪. وعلى هذا فعدد المعاقين في العالم اليوم يصل إلى ٩٠٠ مليون شخص سيكون أكثر من ٨٠٪ منهم من بلدان العالم الثالث والبلدان النامية. حرص المجتمع الدولي والمنظمات العالمية ومنظمات حقوق الإنسان في الربع الأخير من القرن الماضي على أن يأخذ المعوق نصيبه من الرعاية والاهتمام والحقوق والواجبات، فأصدرت الأمم المتحدة -إعلان حقوق المعاقين عقلياً-عام ١٩٧١، وإعلان حقوق المعوّقين عام ١٩٧٥، كما أعلنت العام الدولي للمعاقين عام ١٩٨١م (Kojima، M & Ikeda، Y،p88.2006).

وعندما نتحدث عن الخاصة بشكل عام، فإننا نتجه إلى التركيز على الإعاقة بكل أسف، بدلاً من الاهتمام بالفرد ذاته وما لديه من مميزات وقدرات خاصة، لذا جاءت النظرة سلبية إليه، فقديماً كان ينظر للإعاقة على أنها عاهة، ثم صنفت كذلك بحكم قرارات إدارية، مما ساهم في عزلتهم وتهميش دورهم وإلصاق المسميات السلبية بهم، وفي ظل المبدأ التوجيهي الذي ينادي بجعل المعاق إنسان طبيعيًا، وهو اتجاه اجتماعي يهدف إلى إتاحة الفرصة أمام الخاصة للحياة مثل الأفراد العاديين، يجب التعامل مع هؤلاء الأفراد على نحو طبيعي وإعطاؤهم الفرص ومساواتهم في الحقوق، وجعل الظروف المحيطة بهم عادية، وهناك العديد من الأفكار التي تبنت وجهات نظر مختلفة، وفيما يلي سنعرض لبعض هذه الأفكار.(Libby ,K 2003)

ويؤكد إعلان الأمم المتحدة (١٩٧٥) على حق الأشخاص المعوقين في التعليم والتدريب والتأهيل المهني والمساعدة والتوظيف، وغير ذلك من الخدمات التي تسرع عملية إدماجهم، أو إعادة إدماجهم في المجتمع، ومؤتمر سلامنكا الذي عقد من قبل منظمة اليونسكو ،بالتعاون مع العديد من المنظمات الأهلية والتطوعية

والحكومية أطلق مبادرة المدرسة الجامعة أو التربية الجامعة حيث أكد عليها رسميا عام ١٩٨٨ باعتبارها قضية رئيسية للعمل المستقبلي حيث نصت توصياته على ما يأتي: "إن المسؤوليات المترتبة على التربية الخاصة تقع ضمن مسؤوليات الجهاز التربوي بكامله، ويجب ألا يكون هناك نظامان منفصلان لجهاز تربية واحد . وبدون أدنى شك فإن الجهاز التربوي برمته سيستفيد من إجراء التغييرات الضرورية المناسبة التي تتلاءم مع حاجات الأفراد المعوقين. فإذا نجحنا في إيجاد طريقة فعالة لتعليم الأشخاص المعوقين ضمن المدرسة العادية، نكون بذلك قد وحدنا الأرضية الصالحة تربوياً لوضع مثالي لجميع الطلبة ". وعلى هذا الأساس عقد مؤتمر سلامنكا في إسبانيا في شهر حزيران عام ١٩٩٤. وقد حضر هذا المؤتمر ٣٠٠ شخص يمثلون (٩٢) دولة و (٢٥) منظمة دولية. جاء فيه:

- لكل فرد معاق حق أساسي في التعليم ويجب أن يعطى الحق في بلوغ مستوى مقبول في التعليم والمحافظة عليه.
- لكل فرد معوق خصائصه الفريدة واهتماماته وقدراته واحتياجاته الخاصة في التعليم.
- يجب تعميم نظم التعليم، وينبغي تطبيق البرامج التعليمية على نحو يراعى فيه التنوع في الخصائص والاحتياجات.
- يجب أن تتاح للمعوقين فرص الالتحاق بالمدارس والجامعات التي ينبغي أن تهيئ لهم تربية محورها المعوق وقادرة على تلبية تلك الاحتياجات.
- المدارس والجامعات التي تأخذ هذا المنحى الجامع هي أنجح وسيلة لمواقف التمييز كافة وإيجاد مجتمعات حقيقية، وإقامة مجتمع متسامح وبلوغ هدف التعليم للجميع.

(https://www.startimes.com/?t=18942899)

وتتمثل المسألة الرئيسية التي يجب معالجتها، لإعمال حق المعوقين في التعليم، في تحديد الصعوبات التي تعوق الإدماج الفعلي وإدارتها. وتشمل الصعوبات: المواقف، والقيم السلبية الموجودة فيما يتصل بالمعوقين، وعدم الاهتمام بالاحتياجات الخاصة للطالبات المعوقات، ونقص المهارات لدى المدرسين والمديرين، وتعذر الوصول إلى التعليم، لا سيما الوصول المادي إلى المباني، والوصول إلى المواد التعليمية، والقيود المتعلقة بالموارد، وعدم الاهتمام بما يكفي بالاحتياجات التعليمية الخاصة لطلاب المدارس

والجامعات العامة. ويمكن التصدي للعديد من هذه الصعوبات على المستوى الكلي، على نحو يؤكد من جديد دور الدولة بوصفها المسؤولة الأولى عن حقوق الإنسان، وتتمثل الصعوبة الرئيسية فيما يتعرض له المعوقون من وصم اجتماعي راسخ. والصور النمطية، التي كثيراً ما تقترن بمواقف عدائية وتقليدية متفشية بين المدرسين والإدارات الجامعية والسلطات والمجتمعات المحلية وحتى الأسر تجاه المعوقين، ويمكن أن تعزز استبعاد الطلاب المعوقين وتحول بوضوح دون الإدماج. وهذا أمر معترف به فعلاً في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، التي تنص رسمياً على أن ما يعوق المشاركة الكاملة والفعالة في المجتمع ليس "الإعاقة" وإنما "الحواجز الناتجة عن المواقف والبيئة" في ذلك المجتمع. وتبرز هذه الحواجز وما يقترن بها من وصم ضرورة التعبير عن الحقوق وتكريسها بوضوح في الأطر السياسية والتشريعية. وبناء عليه، لا بد من تنظيم حملات لإذكاء الوعي بشأن التعليم الشامل، وبصفة عامة، باتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، فضلاً عن وضع برامج تدريب خاصة بالمدرسين وغيرهم من المهنيين في مجال التعلم مدى الحياة (UNESCO ,2003) .

ولابد من الإشارة إلى تقرير المقرر الخاص المعني بالحق في التعليم للمعوقين، السيد فيرنور مونيوس*(٢٠٠٦) في مجلس حقوق الإنسان "الدورة الرابعة" حيث أشار إلى ما يلي:

تعترف الأطر القانونية والبرامجية القائمة لحقوق الإنسان بوضوح بأن التعليم الشامل عنصر أساسي من حق المعوقين في التعليم، ويهدف التعليم الشامل إجمالاً إلى تجنب استبعاد جميع الطلاب، بمن فيهم الطلاب المعوقون، من التعليم، وينطوي استبعاد الطلاب من التعليم، لا سيما التعليم الابتدائي والثانوي والجامعي، بطبيعته على انتهاك للحق في التعليم.

وفي الوقت نفسه، يطرح تنفيذ التعليم الشامل أيضاً تحديات كثيرة في أرض الواقع. وأهم ما يواجهه منها: توفير موارد كافية ومستدامة، وتأمين بيئة تعليم متيسرة وملائمة، وتغيير المواقف التقليدية أو التمييزية تجاه المعوقين، ومساعدة المدرسين ومديري المدارس والجامعات والأسر والمجتمعات المحلية على فهم القرارات والعمليات المتصلة بالتعليم الشامل والمشاركة فيها، فضلاً عن ضمان تلبية احتياجات الطلاب المعوقين التعليمية الخاصة داخل نظام التعليم العام. وينبغي عدم الانتقاص من هذه التحديات في سياق الضغوط المفروضة حالياً على المدارس والجامعات والمجتمعات المحلية.

ورغم وجود هذه التحديات، فإن إمكانية استبعاد فئات كبيرة من المجتمع من التمتع بحقها في التعليم وما يتصل بذلك من عواقب؛ كانعدام المساواة واستبعاد المعوقين من المشاركة في المجتمع بطرق من بينها الإقصاء من سوق العمل وتعزيز الحواجز والمواقف والممارسات التمييزية والإبقاء على الفصل المكلف في التعليم، تشكل دافعاً للبحث عن حلول لتلك التحديات. وتجدر الإشارة إلى أنه من الممكن بذل الكثير من أجل تحقيق هدف التعليم الشامل إما بتكاليف إضافية قليلة أو باستخدام الموارد الموجودة على نحو أكثر فعالية وكفاءة.

ويوصي المقرر الخاص بأن تتخذ الدول الخطوات الآتية لتأمين نظام التعليم الشامل بصورة فعالة:

١. إزالة العوائق التشريعية أو الدستورية أمام الأطفال والكبار المقيدين في نظام التعليم العادي. وينبغي في هذا الصدد أن تقوم الدول بما يلي:
   - تقديم ضمان دستوري لحق جميع الأفراد في التعليم الأساسي والإلزامي بالمجان.
   - اعتماد تشريع يرمي إلى ضمان حقوق المعوقين وتنفيذه.
   - اعتماد تشريع لحظر التمييز في العمالة وتنفيذه، وسيؤدي ذلك إلى تمكين المعوقين من العمل في التدريس.
   - التصديق على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.
٢. ضمان اضطلاع وزارة واحدة بمسؤولية تعليم الأطفال والكبار، وقد يتعين على الدول في هذا الصدد:
   - تعديل التشريع بحيث تتولى وزارة التعليم مسؤولية توفير جميع أشكال التعليم.
٣. ضمان اضطلاع نظام مدرسي موحّد بتعليم جميع الأطفال في منطقتهم، وقد يتعين على الدول في هذا الصدد:
   - دمج الميزانيات وإدارة التعليم الخاص والتعليم العادي داخل المنطقة الجغرافية.
   - اعتماد أولويات سياسية وتشريعية لتعزيز إدماج جميع الطلاب في نظام التعليم العام.
٤. تحويل موارد التعليم الخاص القائمة، كالمدارس أو الصفوف الخاصة، إلى موارد لمساعدة النظام العام، وقد يتعين على الدول في هذا الصدد:
   - تدريب مربّين متخصصين لمساعدة المدرسين العاديين.

- نقل الطلاب من البرامج الخاصة إلى الصفوف العادية التي يدعمها المدرسون المتخصصون.
- تخصيص موارد مالية لتوفير السكن الكافي لجميع الطلاب وتقديم المساعدة التقنية من أجل دعم موظفي وزارة التعليم على مستوى الإقليم والمدرسة والفصل.
- تنقيح طرائق الاختبار بما يكفل مراعاة الطلاب المعوقين.

٥. تدريب المدرسين قبل الخدمة وأثناءها حتى يسعهم الاستجابة إلى التنوع داخل الفصل، وقد يتعين على الدول في هذا الصدد:
   - تدريب المدرسين على تقنيات التدريس؛ كالتعليم المختلف، والتعلم القائم على التعاون.
   - تشجيع المعوقين على الإقبال على التدريب في مجال التدريس.
   - استعمال تقنيات التدريب الهرمي كي يقوم المدرسون أنفسهم، بعد تلقي تدريب على منهجية التعليم الشامل، بتدريب مدرسين آخرين.

٦. تدريب مديري المدارس ورؤساء الجامعات وموظفي الدعم على أفضل الممارسات في تلبية احتياجات الطلاب. وقد يتعين على الدول في هذا الصدد:
   - تقديم نماذج للممارسات الداعمة مثل "فرقة الدعم المدرسية"
   - إتاحة الوصول إلى المعارف الجديدة بشأن أفضل الممارسات داخل المدارس والجامعات والفصول.

٧. ضمان التصدي للظروف التي تعوق التدريس على نحو شامل، وقد يتعين على الدول في هذا الصدد:
   - التصدي لحجم الفصول، فالفصول الأصغر هي الأكثر فعالية بصفة عامة.
   - تنقيح محتوى المقررات وتكييفه وفقاً لأفضل الممارسات.
   - ضمان سهولة وصول الأطفال المعوقين إلى المباني واللوازم المدرسية.
   - المساهمة والتعاون في إنجاز البحوث الدولية والمحلية المتعلقة بأفضل الممارسات في مجال التعليم الشامل ونشر هذه البحوث.

٨. الاستثمار في البرامج الشاملة لرعاية الأطفال الصغار وتعليمهم، التي يمكن أن ترسخ أسس إدماج الأطفال المعوقين في التعليم والمجتمع مدى حياتهم، وقد يتعين على الدول في هذا الصدد:

- تنظيم عملية استشارية تشمل منظمات المعوقين وروابط والدي الأطفال المعوقين بهدف وضع سياسة وطنية لرعاية الأطفال الصغار وتعليمهم.
- إدراج رعاية الأطفال الصغار وتعليمهم في الوثائق المرجعية الحكومية الأساسية كالميزانيات الوطنية والخطط القطاعية وورقات استراتيجيات الحد من الفقر.

٩. تدريب أقارب الأطفال المعوقين كي يدركوا حقوقهم وسبل ضمانها، وقد يتعين على الدول في هذا الصدد:

- دعم منظمات المجتمع المدني، بما فيها روابط والدي الأطفال المعوقين، قصد بناء القدرات فيما يتعلق بالحق في التعليم وكيفية التأثير على السياسات والممارسات الفعالة.

١٠. وضع آليات مساءلة لرصد استبعاد المعوقين وتسجيلهم في المدارس والجامعات وإنهائهم للتعليم، وينبغي في هذا الصدد أن تقوم الدول كحد أدنى بما يلي:

- اعتماد وتعديل آليات الإبلاغ لتفصيل البيانات المتعلقة بالمشاركة المدرسية والجامعية، وينبغي أن تشير هذه البيانات بوجه خاص إلى نوع الإعاقة.

١١. التماس المساعدة والاعتماد عليها عند اللزوم، وقد يتعين على الدول في هذا الصدد:

- التماس المساعدة من الدول والمنظمات الدولية والحكومية الدولية بشأن أفضل الممارسات.
- دمج أفضل الممارسات في الأطر التشريعية والسياسية.
- التماس المساعدة الدولية في حال نقص الموارد (مجلس حقوق الإنسان، ٢٠٠٦).

ومما سبق يرى الباحثان أن دور الجامعات ومؤسسات التعليم العالي في الشمال السوري نحو الطلبة ذوي الإعاقة يجب أن يتناول عدة نقاط أكد عليها عقروق (٢٠٠٩) في ورقة عمل نوقشت في مؤتمر حق التعليم العالي للطلبة أصحاب الإعاقة في بيت لحم ٣ حزيران ٢٠٠٩ في فلسطين، ومن أهم هذه النقاط:

أولاً: إدراج قضية أصحاب الإعاقة على أجندة التخطيط الاستراتيجي للجامعات، وعلى أجندات متخذي القرار من أمناء ورؤساء جامعات، وسيكون من نتائجه أخذ كافة القضايا المتعلقة بهذه الفئة بعين الاعتبار مثل:

- وضع سياسة واضحة ومنهجية في موضوع استيعاب فئة أصحاب الإعاقة وما يرافقها من مفاهيم وخدمات.
- إعادة التأهيل، والتدريب المستمر للكوادر العاملة في الجامعات، بما ينسجم مع تلبية احتياجات هذه الفئة بصورة علمية، وذلك من خلال العمل على عقد الدورات والورش التدريبية لهذه الكوادر بصورة دائمة وتخصيص الميزانيات والمشاريع لذلك.

ثانياً: العمل على تقديم المشاريع التي من شأنها المساهمة في استيعاب عدد أكبر من هذه الفئة ورفع مستواها ونوعية الخدمات المقدمة لهم.

ثالثاً: العمل على تجهيز وملائمة البنية التحتية الفيزيائية في المباني والمرافق المختلفة في الجامعة عند التخطيط والتنفيذ، مثل الممرات المائلة، ومماسك الأدراج، الحمامات الخاصة بأصحاب الإعاقة على الكراسي المتحركة وغيرها من المستلزمات، مثل أرقام القاعات والأبنية والإشارات العامة بلغة بريل.

ومن الأهمية بمكان وجود هذه التسهيلات إذ إنها تولد لدى صاحب الإعاقة القناعة بأنه موجود في مؤسسة تحترم إنسانيته وقدراته، وتبذل جهدها لخدمته، وبالتالي يتولد لديه توجه بالاعتماد على الذات والتخفيف من فكرة طلب المساعدة من الآخرين، مما يساهم في رفع معنوياته وتحول تركيزه من تدبر الصعوبات إلى الإنتاج والإبداع.

رابعاً: إيجاد الدوائر والأقسام ذات العلاقة برعاية هذه الفئة قبل دخولها الجامعة وفي أثناء ذلك وبعده، وكذلك بعد تخرجه منها.

دراسات سابقة:

دراسة شنيكات، وعبد الهاشمي، (٢٠١٢). بعنوان: اتجاهات الطلبة ذوي الإعاقة ومعلميهم نحو برنامج الدمج في المملكة الأردنية الهاشمية.

هدف البحث إلى معرفة اتجاهات الطلبة ذوي الإعاقة ومعلميهم نحو برنامج الدمج في محافظة البلقاء في الأردن، وما إذا كان هناك اختلاف بين اتجاهات الطلبة والمعلمين نحو الدمج، طبقت الدراسة على عينة من الطلبة بلغت (٨٠) طالباً من ذوي الإعاقة و(٤٠) معلماً من معلمي هؤلاء الطلبة، واستخدمت الاستبانة كأداة لقياس اتجاهات الطلبة والمعلمين، ودلت النتائج على وجود اتجاهات إيجابية ومتوسطة

للمعلمين، أما اتجاهات الطلبة فكانت منخفضة، وكانت الفروق في الاتجاهات لصالح المعلمين، أما دلالة نوع الإعاقة فكانت لصالح ذوي صعوبات التعلم.

دراسة موك ولف Mock & Love. (٢٠١٢) في الولايات المتحدة الأمريكية، بعنوان: دور الدولة في إشراك الطلبة ذوي الإعاقة وأسرهم والجامعات والمدارس والجهات الممولة من أجل تحسين فرص الحصول على تعليم جامعي شامل .

هدفت الدراسة إلى التركيز على السياسات والممارسات والمعتقدات حول الحصول على التعليم العالي للطلاب ذوي الإعاقة باستخدام المنهج النوعي، فتم تحديد المواضيع المشتركة بين الجهات المعنية، مثل تحسين الوصول إلى المعلومات للأسر، وتعزيز التعاون مع الوكالات والمدارس، والدعوة للوصول إلى الكلية والدورات والدعم الأكاديمي المناسب. وأشارت النتائج إلى وجود دور منخفض في تنفيذ سياسات التعليم الجامعي التي تخدم ذوي الإعاقة، وأوصت الدراسة بأهمية توعية الطلبة ذوي الإعاقات بحقوقهم في التعليم، وتقديم التسهيلات في مرافق الجامعات والخطط الدراسية.

دراسة غانم (٢٠١٥) في فلسطين، بعنوان: و اقع الخدمات التربوية المقدمة للطلبة من الخاصة في المدارس الحكومية الأساسية في مدينة جنين من وجهة نظر العاملين.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة واقع الخدمات التربوية المقدمة للطلبة من الخاصة في المدارس الحكومية الأساسية في مدينة جنين. حيث أجريت مقابلات مع بعض العاملين في مديرية تربية جنين، وبعض المعلمين ثم طبقت استمارة مكونة من ٤٥ عبارة، وزع منها ٥٠ استمارة على مجتمع الدراسة، بنسبة ٤٥ %، تم الحصول على ٣٦ استمارة صالحة للتحليل، بنسبة ٣٢ %، والتي شكلت عينة الدراسة. بينت نتائج الدراسة مدى إدراك المبحوثين لأهمية تقديم الخدمات التربوية للطلبة من الخاصة، والمتمثلة في (كفايات معلمي الطلبة من الخاصة، بيئة التعلم المدرسية وغرفة الصف، الأنشطة والوسائل التعليمية، استراتيجيات وطرق التدريس) وكانت مقبولة، كما بينت مدى إيمان المعلمين بالتعامل الحسن مع الطلبة من الخاصة، وأهمية توفير بعض الاحتياجات الأساسية لهم.

دراسة الشمري وعلي (٢٠١٥) في المملكة العربية السعودية، بعنوان: التمكين الاقتصادي لذوي الإعاقة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في بعض الجامعات السعودية.

هدف البحث إلى معرفة المجالات الرئيسة للتمكين الاقتصادي لذوي الإعاقة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في بعض الجامعات السعودية، وذلك من خلال استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وبلغت عينة البحث (١١٠) من الأعضاء. وقد أبرزت النتائج تمثل ترتيب مجالات التمكين الاقتصادي للأشخاص ذوي الإعاقة من وجهة نظر عينة البحث بما يلي: توعية المعوقين، ودور المؤسسات الإعلامية، ودور الكليات ذات الصلة، ودور مؤسسات التوظيف الحكومية والأهلية. كما برزت جوانب القصور في مجالي (دور الكليات ذات الصلة، ودور مؤسسات التوظيف الحكومية والأهلية). وأشارت النتائج إلى عدم وجود فروق دالة إحصائياً بين أعضاء هيئة التدريس في الدرجة الكلية في متغير النوع، بينما وجدت في متغير مدة الخبرة عند مستوى (٠,٠١)، في حين أظهرت فروقاً في الأبعاد الفرعية لصالح الإناث في مجالي (توعية المعوقين، ودور المؤسسات الإعلامية)، وفي اتجاه الذكور في مجالي (دور الكليات ذات العلاقة، ودور مؤسسات التوظيف الحكومية والأهلية)، ثم قدم الباحثان توصيات يؤمَّل أن تسهم في التمكين الاقتصادي لذوي الإعاقة.

دراسة ماجليفي، وفان، وميشيل Magilvy, J., Faan, R., & Mitchell, A. (٢٠١٥)، بعنوان: التعرف على سياسات القبول والاستعدادات وقضايا التخرج المتعلقة بالطلبة الخاصة في كليات التمريض في الجامعات الأمريكية.

حيث شملت عينة الدراسة (٨٦) كلية تمريض في (٤٤) ولاية أمريكية، أشارت نتائج الدراسة إلى أن غالبية كليات التمريض لها اتصال مع الطلبة الخاصة بعد التخرج، وأن بعض البرامج في كليات التمريض لديها خبرة في التعامل مع طلبة التحديات البصرية، في حين أن أغلبية البرامج ذات خبرة قليلة في تقديم وتوفير الظروف المناسبة لهم وأظهرت الدراسة أيضا أن التشريعات الحالية تهدف إلى خلق فرص لطلبة الاحتياجات الخاصة تمكنهم من الدخول إلى سوق العمل وذلك من خلال تذليل الصعوبات التي تكتنف برامج التمريض.

دراسة محمد (٢٠١٦)، في السعودية، بعنوان: تحسين اتجاهات طلاب جامعة الجوف نحو دمج الأطفال ذوي الإعاقات المتوسطة والشديدة في المدارس العادية.

هدف البحث إلى تحسين اتجاهات طلاب جامعة الجوف نحو دمج الطلاب ذوي الإعاقات المتوسطة والشديدة في مدارس التعليم العام، إذ تكونت عينة الدراسة من (٤٣) طالباً من قسم التربية الخاصة في جامعة الجوف بالمملكة العربية السعودية، وصمم الباحث استبياناً للتعرف على اتجاهات هؤلاء الطلاب نحو الدمج، وأعد برنامجاً معرفياً لتحسين اتجاهاتهم، اتبع الباحث المنهج التجريبي وأظهرت النتائج فاعلية البرنامج المستخدم في تحسين اتجاهات الطلاب نحو دمج الطلاب ذوي الإعاقات المتوسطة والشديدة في مدارس التعليم العام ولم تظهر فروق في تلك الاتجاهات تبعاً لمتغير تخصص الطالب ولا تبعاً لمتغير مستواهم الدراسي.

دراسة العدرة (٢٠١٦) في الأردن، بعنوان: التحديات التي تواجه الطلبة ذوي الإعاقة في الجامعة الأردنية دراسة ميدانية.

هدفت الدراسة إلى معرفة التحديات التي تواجه الطلبة ذوي الإعاقة في الجامعة الأردنية في مختلف النواحي الإدارية والدراسية والبيئية والاجتماعية، إضافة إلى معرفة الخصائص العامة للطلبة ، وجمعت البيانات باستخدام الاستبانة من خلال إجراء المقابلة الشخصية مع عينة من الطلبة، والذين تم اختيارهم بالطريقة العشوائية البسيطة، وبلغ عدد عينة البحث (٨١) طالباً وطالبة، وأشارت النتائج إلى أن الطلبة ذوي الإعاقة في الجامعة يعانون من العديد من صعوبات إدارية في إجراءات التسجيل والإرشاد الأكاديمي وعدم ملائمة الإجراءات، وصعوبات دراسية متمثلة: في المنافسة مع الطلبة العاديين وأداء الامتحانات وعدم استيعاب المادة العلمية، وصعوبات بيئية متمثلة في افتقار المكتبة للقاعات الدراسية المناسبة، وصعوبة المشاركة في الأنشطة والحفلات الجامعية، والطرق والأرصفة غير المهيأة لهم، وصعوبات اجتماعية متمثلة في عدم مراعاة المدرسين لظروفهم والنظرة السلبية تجاههم، وصعوبة نجاح العلاقات معهم، كل ذلك خلق انطباعا سلبياً عند الطلبة نحو الجامعة.

دراسة الرفاعي (٢٠١٩) في سورية، بعنوان: مشكلات الطلبة ذوي الإعاقة في جامعة دمشق من وجهة نظرهم.

هدف البحث إلى تحديد مشكلات الطلبة ذوي الإعاقة في جامعة دمشق ومعرفة مدى اختلاف هذه المشكلات باختلاف الجنس، والتخصص، ونوع الإعاقة، وشدتها، وتمثلت مشكلة البحث بالسؤال الآتي: ما المشكلات التي تواجه الطلبة ذوي الإعاقة في جامعة دمشق من وجهة نظرهم على مقياس مشكلات الطلبة

المعوقين في جامعة دمشق وفق الأبعاد الإدارية والأكاديمية والاجتماعية والنفسية والاقتصادية والبيئة الفيزيقية؟ وتكون مجتمع البحث من (٤٧) طالباً من ذوي الإعاقة، وشملت عينة البحث (٣٢) طالباً وطالبة من ذوي الإعاقة المسجلين في جامعة دمشق للعام ٢٠١٥/٢٠١٦، ولتحقيق هدف البحث صُمم مقياس مؤلف من (٩١) فقرة، وأظهرت النتائج أن المشكلات الاقتصادية كانت في الدرجة الأولى، يليها المشكلات الأكاديمية، ثم المشكلات الإدارية، ثم المشكلات البيئية الفيزيقية، ويليها المشكلات النفسية، وجاءت المشكلات الاجتماعية في الدرجة الأخيرة، وتمثلت أهم المشكلات بعدم وجود تسهيلات خاصة بالطلبة المعوقين، وسوء تصميم البناء الجامعي الذي لا يساعدهم في الاعتماد على أنفسهم، وعدم استخدام التكنولوجيا التعليمية المناسبة لهم، وضعف معرفة الطلبة العاديين وأعضاء الهيئة التدريسية بخصائصهم وحاجاتهم ما يحد من قدرتهم على التكيف معهم، وأكثر ما يزعج الطلبة ذوي الإعاقة نظرات الشفقة التي يوجهها لهم الطلبة العاديون، وأظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة بين متوسط تقدير عينة البحث وفقاً لمتغير الجنس ونوع الإعاقة، بينما يوجد فروق في متوسط تقدير عينة البحث وفق متغير الاختصاص لصالح الطلبة ذوي الاختصاصات الأدبية وفق متغير شدة الإعاقة لصالح الطلبة ذوي الإعاقة الشديدة.

دراسة قاسمي (٢٠٢٠). في الجزائر، بعنوان: مشكلات دمج الخاصة في المؤسسات التربوية من وجهة نظر معلمي الأقسام الخاصة.

هدفت هذه الدراسة إلى محاولة الكشف عن أهم مشكلات دمج الخاصة في المؤسسات التربوية في ولاية تبسة من وجهة نظر المعلمين، حيث استخدم المنهج الوصفي ، واشتمل مجتمع الدراسة على ٢٥ معلمة، ولجمع البيانات أعد الباحث استبيانا يتضمن ٤١ بندًا موزعين على خمسة محاور وهي: "مشكلات متعلقة بالبيئة الفيزيقية للصف، مشكلات نفسية ، مشكلات سلوكية، مشكلات اجتماعية، مشكلات أكاديمية"، وأظهرت نتائج الدراسة أن المشكلات السلوكية جاءت في المرتبة الأولى، ثم تلتها المشكلات الاجتماعية فجاءت في المرتبة الثانية، أما في المرتبة الثالثة فجاءت المشكلات النفسية، ثم المشكلات المتعلقة بالبيئة الفيزيقية في المرتبة الرابعة، وفي المرتبة الأخيرة كانت المشكلات الأكاديمية، وقد خلصت إلى تقديم جملة من المقترحات، ونرى أنها قد تساعد المعلمات في أداء وظيفتهن على أكمل وجه، وبذلك يتحقق نجاح عملية دمج الخاصة في المؤسسات التربوية.

تعقيب على الدراسات السابقة:

يلاحظ من الدراسات السابقة أنها اهتمت بدراسة مشكلات الخاصة، واتجاهات الطلبة نحوها، والتحديات التي تواجههم، والتمكين الاقتصادي لهم، وكيفية تحسين أوضاعهم، واتفقت بعض هذه الدراسات مع الدراسة الحالية في أهمية دراسة واقع المعوقين ومدى حصولهم على حقوقهم في الدمج والتعليم وطبيعة انطباعهم نحو الخدمات المقدمة لهم، باعتبارها من القضايا الضرورية التي تحتاج البحث والدراسة في سورية، ومن أبرز نقاط الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة هو تناولها بالدراسة والبحث دور الجامعات في دعم حقوق الطلبة المعوقين واتجاهات الطلبة المعوقين نحوها ، من وجهة نظر الإدارة وأعضاء الهيئة التدريسية والطلبة المعوقين لأنفسهم، إذ لا توجد دراسة محلية أو عربية تناولت هذا الموضوع، في حدود علم الباحثين، كما تمت الاستفادة من الدراسات السابقة في بناء الإطار النظري، وفي إعداد أدوات البحث من خلال الاطلاع على أهم المقاييس التي استخدمت في هذه الدراسات والبنود التي تضمنتها، كما فُسرت نتائج البحث وفرضياته على ضوء نتائج الدراسات السابقة وتوصياتها.

منهج البحث وإجراءاته:

اقتضت طبيعة البحث الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي كونه المنهج المناسب لتحديد دور الجامعات في الشمال السوري في دعم حقوق الطلبة المعوقين في التعليم الجامعي واتجاهات الطلبة المعوقين نحوها، والذي يُعرّف "بالمنهج الذي يدرس المتغيرات كما هي موجودة في حالاتها الطبيعية، لتحديد العلاقات التي يمكن أن تحدث بين هذه المتغيرات (Wiersma, ٢٠٠٤, ١٥). إذ قام الباحثان من خلال هذا المنهج بإعداد ثلاث استبانات تقيس دور جامعات الشمال السوري في دعم حقوق الطلبة المعوقين واتجاهات الطلبة المعوقين نحوها من خلال الاطلاع على الأدب النظري والدراسات السابقة، ثم قام الباحثان بدراسة خصائصها السيكومترية، ومن ثم جُمعت البيانات من أفراد عينة البحث؛ الطلبة المعوقين، أعضاء الهيئة التدريسية، المسؤولين في الجامعات، وتم وصفها وتحليلها من خلال العمليات الإحصائية المناسبة وبعد ذلك نوقشت وفسرت في ضوء الأدب السابق والواقع الميداني.

مجتمع البحث وعينته:

أ- مجتمع البحث:

تألف المجتمع الأصلي للبحث مما يلي:

- المسؤولون في جامعات الشمال السوري المحرر (جامعة حلب الحرة -جامعة شام -الجامعة الدولية للعلوم والنهضة-جامعة باشاك شهير)، للعام الدراسي (٢٠٢٠/٢٠٢١)، من رؤساء جامعات ونوابهم وعمداء ونواب عمداء وقد بلغ العدد الكلي لأفراد المجتمع الأصلي (٧٥) مسؤولاً. إذ تم الحصول على أعداد المسؤولين في جامعات الشمال السوري من خلال الرجوع إلى الشؤون الإدارية في كل جامعة في الجامعات الأربع (جامعة حلب الحرة -جامعة شام -الجامعة الدولية للعلوم والنهضة-جامعة باشاك شهير).

- أعضاء الهيئة التدريسية في جامعات الشمال السوري المحرر (جامعة حلب الحرة -جامعة شام - الجامعة الدولية للعلوم والنهضة-جامعة باشاك شهير)، للعام الدراسي (٢٠٢٠/٢٠٢١)، وبلغ العدد الكلي لأفراد المجتمع الأصلي (١٨٢) مدرساً ومدرسة. إذ تم الحصول على أعداد أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات في الشمال السوري من خلال الرجوع إلى الشؤون الإدارية في كل جامعة في الجامعات الأربع (جامعة حلب الحرة -جامعة شام -الجامعة الدولية للعلوم والنهضة-جامعة باشاك شهير).

- الطلبة المعوقين في الشمال السوري المحرر (جامعة حلب الحرة -جامعة شام -الجامعة الدولية للعلوم والنهضة-جامعة باشاك شهير)، للعام الدراسي (٢٠٢٠/٢٠٢١)، ممن يعانون من إعاقة حركية وسمعية وبصرية، وهو مجتمع غير محدد بدقة من حيث العدد من قبل الإدارات الجامعية الأربع.

ب-عينة البحث:

تكونت عينة البحث مما يأتي:

أولاً- سحبت عينة عشوائية بسيطة بلغت (٢٥) مسؤولاً من رؤساء جامعات ونوابهم وعمداء كليات ونوابهم في جامعات الشمال السوري الأربع (جامعة حلب الحرة-جامعة شام -جامعة الدولية للعلوم والنهضة-جامعة باشاك شهير) بنسبة (٣٣٪) من أفراد المجتمع الأصلي، وهي نسبة مناسبة وفقاً لما ذهب إليه الباحثون في أن نسبة أفراد العينة الملائمة في البحوث الوصفية للمجتمعات القليلة من المفضل أن تكون بحدودها الدنيا (٣٠٪) (ملحم،٢٠٠٧،ص٢٤٧)، ومن مبررات اللجوء إلى أسلوب العينة العشوائية البسيطة هو أن مجتمع البحث متجانس وقليل العدد وهذا ما أشار إليه الصيرفي (٢٠٠٢)، أنه من المفضل اللجوء إلى أسلوب العينة العشوائية البسيطة عندما نواجه مجتمعاً متجانساً (الصيرفي، ٢٠٠٢، ١٩٥) والجداول التالية تبين الخصائص الديموغرافية لعينة البحث.

ثانياً- سحبت عينة عشوائية بسيطة بلغت (٦٠) عضواً من أعضاء الهيئة التدريسية في جامعات الشمال السوري المحرر (جامعة حلب-جامعة شام -جامعة الدولية للعلوم والنهضة-جامعة باشاك شهير)، للعام الدراسي (٢٠٢٠/٢٠٢١)، بنسبة (٣٣٪) من أفراد المجتمع الأصلي، وهي نسبة مناسبة وفقاً لما ذهب إليه (الصيرفي، ٢٠٠٢، ١٩٥).

ثالثاً- اختيرت عينة متيسرة غير احتمالية بلغت (٤٢) طالباً وطالبة من الطلاب المعوقين بصرياً وحركياً وسمعياً في جامعات الشمال السوري المحرر (جامعة حلب-جامعة شام -جامعة الدولية للعلوم والنهضة-جامعة باشاك شهير)، للعام الدراسي (٢٠٢٠/٢٠٢١)، وذلك بسبب عدم معرفة أعداد المجتمع الأصلي من المعوقين في الجامعات الأربع سابقة الذكر، إذ يشير (بن جخدل، ٢٠١٩، ٦٤) إلى أنه يستخدم هذا النوع من العينات عندما يكون المجتمع غير محدد بالنسبة للباحث، ويطبق الباحث أدواته على كل من يسهل الوصول إليه من الطلبة أو يقابلهم بالصدفة. والجدول الآتي يبين عينة الطلبة المعوقين وفقاً لمتغيري الجنس وطبيعة الإعاقة.

جدول (١) توزع أفراد عينة الطلبة المعوقين على متغيري الجنس ونوع الإعاقة

طبيعة الإعاقة	العدد	النسبة	الجنس	العدد	النسبة
حركية	19	45%	الذكور	25	60%
سمعية	11	26%	الإناث	17	40%
بصرية	12	29%	المجموع	42	100%
المجموع	42	100%			

أدوات البحث وخصائصها السيكومترية:

تم إعداد الأدوات الآتية:

١. استبانة دور الجامعات نحو دعم حقوق المعوقين في التعليم الجامعي المقدمة للمسؤولين:

هدف الاستبانة:

قياس دور الجامعات في الشمال السوري في دعم حقوق المعوقين في التعليم الجامعي من وجهة نظر المسؤولين.

تم إعداد المقياس بعد الاطلاع على الأدب النظري والدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع، والاطلاع على بعض أدوات القياس الخاصة بقياس دور الجامعات في دعم حقوق المعوقين في التعليم الجامعي، وفي

ضوء ذلك تم إعداد الاستبانة بصورتها الأولية مكونة من (٢٠) فقرة، مع تحديد بدائل إجابة ثلاثية (موافق، موافق إلى حد ما، غير موافق).

أ-صدق الاستبانة:

اعتُمدت عدة طرق لحساب صدق الاستبانة:

صدق المحتوى: تم عرض الاستبانة بصورتها الأولية على عدد من المحكمين من أصحاب الخبرة والاختصاص للتحقق من مدى ملاءمة الاستبانة للهدف الذي وضع من أجله، ومدى ملاءمة مفردات الاستبانة لأفراد عينة البحث، ومدى وضوح المفردات وسلامة الصياغة اللغوية، وفي ضوء آراء المحكمين تمت إعادة صياغة بعض البنود وكان عددها (٦) بنود، وحازت نسبة اتفاق بين المحكمين بلغت أكثر من (٩٠٪).

الدراسة الاستطلاعية: تم تطبيق الاستبانة على عينة استطلاعية قوامها (١٥) مسؤولاً، اختيرت بشكل عرضي من الجامعات الأربع (جامعة حلب الحرة -جامعة شام -الجامعة الدولية للعلوم والنهضة- جامعة باشاك شهير) وهي من خارج عينة البحث الأساسية، وذلك بهدف معرفة مدى ملاءمة بنود الاستبانة ووضوحها للمسؤولين، وفي ضوء نتائج العينة الاستطلاعية، تم تعديل بعض المفردات التي لم تكن واضحة للمسؤولين، وبعد ذلك استُكملت دراسة صدق الاستبانة وثباتها على النحو الآتي:

الصدق البنيوي: جرى التأكد من الصدق البنيوي للاستبانة بحساب معاملات الارتباط بيرسون بين مجموع درجة كل بند في الاستبانة مع الدرجة الكلية لها كما هو موضح في الجدول (٢).

الجدول (٢) يبيّن معاملات الارتباط بين مجموع درجة كل بند في الاستبانة مع الدرجة الكلية لها

رقم البند	الارتباط	القرار	رقم البند	الارتباط	القرار
1	0.632**	دال	11	0.478**	دال
2	0.487**	دال	12	0.635**	دال
3	0.653**	دال	13	0.582**	دال
4	0.785**	دال	14	0.698**	دال
5	0.654**	دال	15	0.657**	دال
6	0.692**	دال	16	0.853**	دال
7	0.589**	دال	17	0.654**	دال
8	0.648**	دال	18	0.789**	دال
9	0.531**	دال	19	0.564**	دال

10	**0.568	دال	20	**0.622	دال

(**) دال عند مستوى دلالة ٠,٠١

يلاحظ من جدول (٢) أن جميع معاملات الارتباط بين درجة كل بند في الاستبانة والدرجة الكلية لها دالة عند مستوى دلالة (٠,٠١) مما يشير إلى وجود تجانس داخلي لبنود الاستبانة وأن هذه البنود تقيس ما وضعت لقياسه.

ب-ثبات الاستبانة:

اعتمد البحث في حساب ثبات الاستبانة على طريقتي الثبات بالإعادة ومعامل الاتساق الداخلي بمعادلة ألفا كرونباخ، وذلك للتأكد من أن الاستبانة تتمتع بمستوى ثبات موثوق به، وكانت الإجراءات على النحو الآتي:

١- ثبات الاتساق الداخلي بمعادلة ألفا كرونباخ: تم حساب معامل الاتساق الداخلي للعينة نفسها باستخدام معادلة ألفا كرونباخ. وفيما يلي يبين الجدول (٣) نتائج معاملات الثبات.

٢- الثبات بالإعادة: تم استخراج معامل الثبات بطريقة الإعادة، على العينة الاستطلاعية السابقة وقوامها (١٥) مسؤولاً، ثم أعيد تطبيق المقياس للمرة الثانية على العينة نفسها بعد مضي أسبوعين من التطبيق الأول، وتم استخراج معاملات الثبات للدرجة الكلية عن طريق حساب معامل الارتباط بين التطبيق الأول والثاني.

جدول (٣) الثبات بطريقة الثبات بالإعادة وألفا كرونباخ.

الدرجة الكلية للاستبانة	الثبات بالإعادة	ألفا كرونباخ
الدرجة الكلية	**0.789	0.823

(**) دال عند مستوى دلالة ٠,٠١

بالنظر إلى جدول (٣) يلاحظ أن معامل ثبات ألفا كرونباخ، بلغ على الدرجة الكلية للاستبانة (٠,٨٢٣)، وهي معاملات ثبات مناسبة، أما معامل ثبات الإعادة على الدرجة الكلية للاستبانة فقد بلغت (٠,٧٨٩**) وهي معاملات مناسبة كذلك وتصلح للبحث الحالي.

يتبين مما سبق أن استبانة دور الجامعات في الشمال السوري في دعم حقوق المعوقين في التعليم الجامعي تتصف بدرجة مناسبة من الصدق والثبات، تجعلها صالحة للاستخدام كأداة للبحث الحالي.

- الاستبانة في صورتها النهائية وكيفية تصحيح درجاتها:

تكونت بنود الاستبانة في صورتها النهائية من (٢٠) فقرة، مع بدائل إجابة ثلاثية (موافق=٣، موافق إلى حد ما=٢، غير موافق=١)، حيث يعطى المسؤول درجة واحدة إذا كان اختياره (غير موافق)، ودرجتين إذا كان اختياره (موافق إلى حدٍ ما)، وثلاث درجات إذ كان اختياره (موافق) وبذلك تكون أعلى درجة يحصل عليها المسؤول على الاستبانة عند إجابته على بنود الاستبانة جميعها (٦٠) درجة، وأدنى درجة يحصل عليها المسؤول عند إجابته على بنود الاستبانة جميعها (٢٠) درجة.

٢. استبانة دور أعضاء الهيئة التدريسية في دعم حقوق المعوقين في التعليم الجامعي:

هدف الاستبانة:

قياس دور أعضاء الهيئة التدريسية في دعم حقوق المعوقين في التعليم الجامعي.

تم إعداد المقياس بعد الاطلاع على الأدب النظري والدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع، والاطلاع على بعض أدوات القياس الخاصة بقياس دور أعضاء الهيئة التدريسية في دعم حقوق المعوقين في التعليم الجامعي، وعلى ضوء ذلك تم إعداد الاستبانة في صورتها الأولية مكونة من (٢٣) فقرة، مع تحديد بدائل إجابة ثلاثية (موافق، موافق إلى حد ما، غير موافق).

أ-صدق الاستبانة:

اعتُمدت عدة طرائق لحساب صدق الاستبانة:

صدق المحتوى:

تم عرض الاستبانة في صورتها الأولية على عدد من المحكمين من أصحاب الخبرة والاختصاص للتحقق من مدى ملاءمة الاستبانة للهدف الذي وضعت من أجله، ومدى ملاءمة مفردات الاستبانة لأفراد عينة البحث، ومدى وضوح المفردات وسلامة الصياغة اللغوية، وفي ضوء آراء المحكمين تم حذف ثلاثة بنود، وتمت إعادة صياغة بعض البنود كان عددها (٥) بنود، وكانت نسبة الاتفاق بين المحكمين (٨٥٪).

ثم طُبّقت الاستبانة على عينة استطلاعية قوامها (٣٠) عضو هيئة تدريسية، اختيرت بشكل عرضي من الجامعات الأربع (جامعة حلب الحرة-جامعة شام -الجامعة الدولية للعلوم والنهضة-جامعة باشاك شهير) من خارج عينة البحث الأساسية؛ بهدف معرفة مدى ملاءمة بنود الاستبانة لأعضاء الهيئة التدريسية، وفي

ضوء نتائج العينة الاستطلاعية، لم يعدل أي بند بسبب وضوح البنود لأعضاء الهيئة التدريسية، وبعد ذلك استكملت دراسة صدق الاستبانة وثباتها على النحو الآتي:

الصدق البنيوي:

جرى التأكد من الصدق البنيوي للاستبانة عبر حساب معاملات الارتباط بيرسون بين مجموع درجة كل بند في الاستبانة مع الدرجة الكلية لها كما هو موضح في الجدول (٤).

الجدول (٤) يبيّن معاملات الارتباط بين مجموع درجة كل بند في الاستبانة مع الدرجة الكلية لها

رقم البند	الارتباط	القرار	رقم البند	الارتباط	القرار
1	0.534**	دال	11	0.789**	دال
2	0.789**	دال	12	0.654**	دال
3	0.458**	دال	13	0.753**	دال
4	0.687**	دال	14	0.854**	دال
5	0.453**	دال	15	0.489**	دال
6	0.875**	دال	16	0.689**	دال
7	0.653**	دال	17	0.852**	دال
8	0.753**	دال	18	0.744**	دال
9	0.775**	دال	19	0.598**	دال
10	0.698**	دال	20	0.756**	دال

(**) دال عند مستوى دلالة ٠,٠١

يلاحظ من جدول (٤) أن جميع معاملات الارتباط بين درجة كل بند في الاستبانة والدرجة الكلية لها دالة عند مستوى دلالة (٠,٠١) مما يشير إلى وجود تجانس داخلي لبنود الاستبانة وأن هذه البنود تقيس ما وضعت لقياسه.

ب-ثبات الاستبانة:

اعتمد البحث في حساب ثبات الاستبانة على طريقتي الثبات بالإعادة ومعامل الاتساق الداخلي بمعادلة ألفا كرونباخ، وذلك للتأكد من أن الاستبانة تتمتع بمستوى ثبات موثوق به، وكانت الإجراءات على النحو الآتي:

١- ثبات الاتساق الداخلي بمعادلة ألفا كرونباخ: تم حساب معامل الاتساق الداخلي للعينة نفسها باستخدام معادلة ألفا كرونباخ. وفيما يلي يبين الجدول (٥) نتائج معاملات الثبات.

٢- الثبات بالإعادة: تم استخراج معامل الثبات بطريقة الإعادة، على (٣٠) عضو هيئة تدريسية من أفراد العينة الاستطلاعية السابقة، ثم أعيد تطبيق المقياس للمرة الثانية على العينة نفسها بعد مضي أسبوعين من التطبيق الأول، وتم استخراج معاملات الثبات للدرجة الكلية عن طريق حساب معامل الارتباط بين التطبيق الأول والثاني.

جدول (٥) الثبات بطريقة الثبات بالإعادة وألفا كرونباخ.

الدرجة الكلية للاستبانة	الثبات بالإعادة	ألفا كرونباخ
الدرجة الكلية	**0.815	0.863

(**) دال عند مستوى دلالة ٠,٠١

بالنظر إلى جدول (٥) يلاحظ أن معامل ثبات ألفا كرونباخ، بلغت الدرجة الكلية للاستبانة (٠,٨٦٣)، وهي معاملات ثبات مناسبة، أما معامل ثبات الإعادة على الدرجة الكلية للاستبانة فبلغت (٠,٨١٥**) وهي معاملات مناسبة كذلك وتصلح للبحث الحالي.

يتبين مما سبق أن استبانة دور أعضاء الهيئة التدريسية في دعم حقوق المعوقين في التعليم الجامعي تتصف بدرجة مناسبة من الصدق والثبات، تجعلها صالحة للاستخدام كأداة للبحث الحالي.

- الاستبانة في صورتها النهائية وكيفية تصحيح درجاتها:

تكونت بنود الاستبانة في صورتها النهائية (٢٠) فقرة، مع بدائل إجابة ثلاثية (موافق=٣، موافق إلى حد ما=٢، غير موافق=١)، حيث يعطى عضو الهيئة التدريسية درجة واحدة إذا كان اختياره (غير موافق)، ودرجتان إذا كان اختياره (موافق إلى حدٍ ما)، وثلاث درجات إذ كان اختياره (موافق) وبذلك تكون أعلى درجة يحصل عليها عضو الهيئة التدريسية بالاستبانة عند إجابته على جميع بنود الاستبانة هي (٦٠) درجة، وأدنى درجة يحصل عليها المسؤول عند إجابته على جميع بنود الاستبانة هي (٢٠) درجة.

٣. استبانة اتجاهات الطلبة ذوي الإعاقة نحو دور الجامعات في دعم حقوقهم في التعليم الجامعي:

هدف الاستبانة:

قياس اتجاهات الطلبة ذوي الإعاقة نحو دور الجامعات في الشمال السوري في دعم حقوقهم في التعليم الجامعي.

تم إعداد المقياس بعد الاطلاع على الأدب النظري والدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع، والاطلاع على بعض أدوات القياس الخاصة بقياس اتجاهات الطلبة ذوي الإعاقة نحو دور الجامعات في دعم حقوقهم في التعليم الجامعي، وعلى ضوء ذلك تم إعداد الاستبانة في صورتها الأولية مكونة من (٢٦) فقرة، مع تحديد بدائل إجابة ثلاثية (موافق، موافق إلى حد ما، غير موافق).

أ-صدق الاستبانة:

وقد اعتمد عدة طرق لحساب صدق الاستبانة:

صدق المحتوى: تم عرض الاستبانة في صورتها الأولية على عدد من المحكمين من أصحاب الخبرة والاختصاص للتحقق من مدى ملاءمة الاستبانة للهدف الذي وضع من أجله، ومدى ملاءمة مفردات الاستبانة لأفراد عينة البحث، ومدى وضوح المفردات وسلامة الصياغة اللغوية، وعلى ضوء آراء المحكمين تم حذف بندين، كما أعيدت صياغة بعض البنود وكان عددها (٤) بنود، التي حازت نسبة اتفاق بين المحكمين بلغت (٩٠٪).

بعد ذلك تم تطبيق الاستبانة على عينة استطلاعية قوامها (٢٠) طالباً معوقاً، اختيرت بشكل عرضي من الجامعات الأربع (جامعة حلب-جامعة الشام العالمية-جامعة النهضة-جامعة باشاك شهير) وهي من خارج عينة البحث الأساسية، وذلك بهدف معرفة مدى ملاءمة بنود الاستبانة ووضوحها للطلبة المعوقين، وفي ضوء نتائج العينة الاستطلاعية، لم يعدل أي بند بسبب وضوح البنود للطلبة المعوقين، وبعد ذلك استكملت دراسة صدق الاستبانة وثباتها على النحو الآتي:

الصدق البنيوي:

حيث جرى التأكد من الصدق البنيوي للاستبانة بحساب معاملات الارتباط بيرسون بين مجموع درجة كل بند في الاستبانة مع الدرجة الكلية لها كما هو موضح في الجدول (٦).

الجدول (٦) يبيّن معاملات الارتباط بين مجموع درجة كل بند في الاستبانة مع الدرجة الكلية لها

رقم البند	الارتباط	القرار	رقم البند	الارتباط	القرار
1	**0.689	دال	13	**0.875	دال
2	**0.852	دال	14	**0.653	دال
3	**0.744	دال	15	**0.753	دال
4	**0.598	دال	16	**0.775	دال
5	**0.756	دال	17	**0.698	دال
6	**0.789	دال	18	**0.534	دال
7	**0.654	دال	19	**0.789	دال
8	**0.753	دال	20	**0.458	دال
9	**0.854	دال	21	**0.687	دال
10	**0.489	دال	22	**0.453	دال
11	**0.658	دال	23	**0.675	دال
12	**0.579	دال	24	**0.689	دال

(**) دال عند مستوى دلالة ٠,٠١

يلاحظ من جدول (٦) أن جميع معاملات الارتباط بين درجة كل بند في الاستبانة والدرجة الكلية لها دالة عند مستوى دلالة (٠,٠١)، مما يشير إلى وجود تجانس داخلي لبنود الاستبانة وأن هذه البنود تقيس ما وضعت لقياسه.

ب-ثبات الاستبانة:

اعتمد البحث في حساب ثبات الاستبانة على طريقتي الثبات بالإعادة ومعامل الاتساق الداخلي بمعادلة ألفا كرونباخ، وذلك للتأكد من أن الاستبانة تتمتع بمستوى ثبات موثوق به، وكانت الإجراءات على النحو الآتي:

١- ثبات الاتساق الداخلي بمعادلة ألفا كرونباخ: تم حساب معامل الاتساق الداخلي للعينة نفسها باستخدام معادلة ألفا كرونباخ. وفيما يلي يبين الجدول (٧) نتائج معاملات الثبات.

٢- الثبات بالإعادة: تم استخراج معامل الثبات بطريقة الإعادة، على (٢٠) طالباً معوقاً من أفراد العينة الاستطلاعية السابقة، ثم أعيد تطبيق المقياس للمرة الثانية على العينة نفسها بعد مضي أسبوعين

من التطبيق الأول، وتم استخراج معاملات الثبات للدرجة الكلية عن طريق حساب معامل الارتباط بين التطبيق الأول والثاني.

جدول (٧) الثبات بطريقة الثبات بالإعادة وألفا كرونباخ.

الدرجة الكلية للاستبانة	الثبات بالإعادة	ألفا كرونباخ
الدرجة الكلية	0.748**	0.758

(**) دال عند مستوى دلالة ٠,٠١

بالنظر إلى جدول (٧) يلاحظ أن معامل ثبات ألفا كرونباخ، بلغت الدرجة الكلية للاستبانة (٠,٧٥٨)، فهي معامل ثبات مناسبة، أما معامل ثبات الإعادة فبلغت الدرجة الكلية للاستبانة (٠,٧٤٨**) فهي معاملة ثبات مناسبة كذلك وتصلح للبحث الحالي.

يتبين مما سبق أن استبانة اتجاهات الطلبة ذوي الإعاقة نحو دور الجامعات في الشمال السوري في دعم حقوقهم في التعليم الجامعي تتصف بدرجة مناسبة من الصدق والثبات، تجعلها صالحة للاستخدام كأداة للبحث الحالي.

- الاستبانة في صورتها النهائية وكيفية تصحيح درجاتها:

تكونت بنود الاستبانة في صورتها النهائية من (٢٤) فقرة، مع بدائل إجابة ثلاثية (موافق=٣، موافق إلى حد ما=٢، غير موافق=١)، إذ يعطى الطالب المعوق درجة واحدة إذا كان اختياره (غير موافق)، ودرجتان إذا كان اختياره (موافق إلى حدٍ ما)، وثلاث درجات إذا كان اختياره (موافق) وبذلك تكون أعلى درجة يحصل عليها الطالب المعوق بالاستبانة عند إجابته على جميع البنود هي (٧٢)، وأدنى درجة يحصل عليها الطالب المعوق عند إجابته على جميع بنود الاستبانة هي (٢٤).

المعالجات الإحصائية للبحث:

تم استخدام برنامج (spss) الإحصائي لتحليل البيانات باستخدام الحاسب، النسخة (٢٢)، إذ تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، وتم استخدام الاختبارات المعلمية، والمتمثلة باختبار(T) للعينة الواحدة واختبار(T) للعينات المستقلة واختبار تحليل التباين الأحادي لتحديد دلالة الفروق بين متغيرات البحث، وذلك بعد التأكد من أن عينة البحث تتوزع توزعاً طبيعياً.

نتائج فرضيات البحث وتفسيرها:

نتائج الفرضية الأولى:

يوجد دور مرتفع لجامعات الشمال السوري في دعم حقوق الطلبة ذوي الإعاقة في التعليم الجامعي من وجهة نظر المسؤولين في الجامعات.

لاختبار هذه الفرضية تم حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لدرجات المسؤولين على استبانة دور لجامعات الشمال السوري في دعم حقوق الطلبة ذوي الإعاقة في التعليم الجامعي ومن ثم مقارنتها بالمتوسط الفرضي للاستبانة والبالغ (٤٠) درجة، ثم تطبيق اختبار (ت) ستودنت t.test على عينة واحدة One-Sample Statistics لمعرفة دلالة الفروق بين متوسط درجات المسؤولين في إجاباتهم على الاستبانة والمتوسط الفرضي الثابت للاستبانة، وجاءت نتائج اختبار (ت) لعينة واحدة على النحو الموضح في الجدول الآتي:

جدول (٨) يبين المتوسط الحسابي والمتوسط الفرضي والانحراف المعياري ونتائج اختبارت لعينة واحدة وطبيعة دور جامعات الشمال السوري في دعم حقوق الطلبة ذوي الإعاقة في التعليم الجامعي من وجهة نظر المسؤولين

الاستبانة	عدد العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الفرضي للاستبانة	طبيعة الدور	درجات الحرية	قيمة ت لعينة واحدة	مستوى الدلالة	القرار
الدرجة الكلية للاستبانة	20	35.840	3.223	40	منخفض	24	6.453-	0.000	دال
الدرجة العظمى للاستبانة (٢٠×٣=٦٠)									

يُوضح الجدول (٨) أن متوسط درجات المسؤولين في الجامعات في استبانة دور جامعات الشمال السوري في دعم حقوق الطلبة ذوي الإعاقة في التعليم الجامعي قد بلغ (٣٥,٨٤) وبانحراف معياري قدره (٣,٢٢٣) وبمقارنة المتوسط المحسوب بالمتوسط الفرضي للاستبانة البالغ (٤٠) يلاحظ وجود فروق دالة إحصائياً، إذ بلغ مستوى الدلالة (٠,٠٠٠) وهو أقل من (٠,٠٥) وهذا يشير إلى أن الفروق لصالح المتوسط الفرضي للاستبانة وأن هناك دوراً منخفضاً لجامعات الشمال السوري في دعم حقوق المعوقين في التعليم الجامعي من وجهة نظر المسؤولين. ويرى الباحثان أن هذه النتيجة قد تكون منطقية من قبل المسؤولين، لأن الجامعات في الشمال السوري حديثة العهد، وتعاني العديد من المشكلات التي تنعكس سلباً على دورها في

دعم حقوق المعوقين في التعليم، حيث البناء فيها غير كافي للطلبة العاديين وليس مصـــمماً مطلقاً لطبيعة الأشـــخاص المعوقين، والكادر التدريســـي لا يمتلك المهارة والمعرفة في كيفية التعامل مع ذوي الإعاقة، وهناك مشـــكلات مالية تعرقل تأمين مواصـــلات وســـكن للمعوقين وغيرهم من الطلبة، كما أن المناهج الجامعية معظمها غير مكيف بما يتناســـب مع حالات أصـحاب الإعاقة واحتياجاتهم، وهذا يتوافق مع توجهات العديد من الدراســـات مثل دراســـة ودراســـة العدرة (٢٠١٦) ومحمد (٢٠١٦)، ودراســـة ماجليفي، وفان ، وميشـــيل (Magilvy, J., Faan, R., & Mitchell, A. ٢٠١٥)، والشمري وعلي (٢٠١٥) وشنيكات، وعبد الهاشمي، (٢٠١٢)، والرفاعي (٢٠١٩)، في المشكلات التي يعانيها الطلبة في المدارس والجامعات.

نتائج الفرضية الثانية:

يوجد دور مرتفع لأعضاء الهيئة التدريسية في دعم حقوق الطلبة ذوي الإعاقة في التعليم الجامعي.

لاختبار هذه الفرضـية تم حســاب المتوســط الحســابي والانحراف المعياري لدرجات أعضــاء الهيئة التدريسية على استبانة دور جامعات الشمال السوري في دعم حقوق الطلبة ذوي الإعاقة في التعليم الجامعي ومن ثم مقارنتها بالمتوسـط الفرضي للاسـتبانة والبالغ (٤٠) درجة، ثم تطبيق اختبار (ت) سـتودنت t.test على عينة واحدة One-Sample Statistics لمعرفة دلالة الفروق بين متوسـط درجات أعضـاء الهيئة التدريسـية في إجاباتهم على الاســتبانة والمتوســط الفرضــي الثابت للاســتبانة، وجاءت نتائج اختبار (ت) لعينة واحدة على النحو الموضح في الجدول الآتي:

جدول (٩) يبين المتوسط الحسابي والمتوسط الفرضي والانحراف المعياري ونتائج اختبارت لعينة واحدة وطبيعة دور أعضاء الهيئة التدريسية في دعم حقوق الطلبة ذوي الإعاقة في التعليم الجامعي

الاستبانة	عدد العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الفرضي للاستبانة	طبيعة الدور	درجات الحرية	قيمة ت لعينة واحدة	مستوى الدلالة	القرار
الدرجة الكلية للاستبانة	20	39.33	3.347	40	مقبول (متوسط)	59	1.542-	0.128	دال
الدرجة العظمى للاستبانة (٢٠×٣=٦٠)									

يوضـح جدول (٩) أن متوســط درجات أعضــاء الهيئة التدريســية في اســتبانة دورهم في دعم حقوق الطلبة ذوي الإعاقة في التعليم الجامعي قد بلغ (٣٩,٣٣) وبانحراف معياري قدره (٣,٣٤٧) وبمقارنة المتوســط

المحسوب بالمتوسط الفرضي للاستبانة البالغ (٤٠) يلاحظ عدم وجود فروق دالة إحصائياً، إذ بلغ مستوى الدلالة (٠,١٢٨) وهو أكبر من (٠,٠٥) وهذا يشير إلى عدم وجود فروق بين متوسط أعضاء الهيئة التدريسية والمتوسط الفرضي للاستبانة وأن هناك دوراً مقبولاً لأعضاء الهيئة التدريسية في دعم حقوق المعوقين في التعليم الجامعي. وربما يرجع هذه الدور المقبول إلى سعي أعضاء الهيئة التدريسية بشكل مستمر إلى اعتماد أسلوب التشويق والإثارة في تدريس الطلبة ذوي الإعاقة، وإعطاء الأولوية لذوي الإعاقة في مناقشة أعمالهم الجامعية، وتشجيعهم على المشاركة الفعالة نتيجة إدراكهم لطبيعة العجز والمشكلات التي يواجهها هؤلاء الطلبة، وضرورة تقديم العون لهم. وهذا يتوافق مع توجهات العديد من الدراسات مثل دراسة قاسمي (٢٠٢٠)، ودراسة العدرة (٢٠١٦) ومحمد (٢٠١٦)، والشمري وعلي (٢٠١٥) التي أشارت إلى أهمية دور المعلم وأعضاء الهيئة التدريسية في دعم المعوقين ودمجهم. كما أشارت دراسة غانم (٢٠١٥) إلى أن كفايات معلمي الطلبة من الخاصة كانت مقبولة، وأن هناك إيماناً لدى المعلمين في التعامل الحسن مع الطلبة من الخاصة، وأهمية توفير بعض الاحتياجات الأساسية لهم.

نتائج الفرضية الثالثة:

توجد اتجاهات إيجابية لدى الطلبة ذوي الإعاقة نحو دور الجامعات في الشمال السوري في دعم حقوقهم في التعليم الجامعي.

لاختبار هذه الفرضية تم حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لدرجات الطلبة المعوقين على استبانة اتجاهات الطلبة ذوي الإعاقة نحو دور جامعات الشمال السوري في دعم حقوقهم في التعليم الجامعي ومن ثم مقارنتها بالمتوسط الفرضي للاستبانة والبالغ (٤٨) درجة، ثم تطبيق اختبار (ت) ستودنت t.test على عينة واحدة One-Sample Statistics لمعرفة دلالة الفروق بين متوسط درجات الطلبة المعوقين في إجاباتهم على الاستبانة والمتوسط الفرضي الثابت للاستبانة، وجاءت نتائج اختبار (ت) لعينة واحدة على النحو الموضح في الجدول الآتي:

جدول (١٠) يبين المتوسط الحسابي والمتوسط الفرضي والانحراف المعياري ونتائج اختبارت لعينة واحدة وطبيعة اتجاهات الطلبة المعوقين نحو دور الجامعات في دعم حقوقهم في التعليم الجامعي

الاستبانة	عدد العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الفرضي للاستبانة	طبيعة الاتجاه	درجات الحرية	قيمة ت لعينة واحدة	مستوى الدلالة	القرار
الدرجة الكلية للاستبانة	24	44.595	5.635	40	سلبي	41	3.915-	00.00	دال
الدرجة العظمى للاستبانة (٢٤×٣=٧٢)									

يستدل من جدول (١٠) أن متوسط الطلبة المعوقين على استبانة اتجاهات الطلبة ذوي الإعاقة نحو دور جامعات الشمال السوري في دعم حقوقهم في التعليم الجامعي قد بلغ (٤٤,٥٩) وبانحراف معياري قدره (٣,٩١٥) وبمقارنة المتوسط المحسوب بالمتوسط الفرضي للاستبانة البالغ (٤٨) يلاحظ وجود فروق دالة إحصائياً، إذ بلغ مستوى الدلالة (٠,٠٠٠) وهو أكبر من (٠,٠٥) وهذا يشير إلى وجود فروق بين متوسط الطلبة المعوقين على الاستبانة والمتوسط الفرضي للاستبانة وهذه الفروق لصالح المتوسط الفرضي أي إن هناك اتجاهاً سلبياً لذوي الإعاقة نحو دور جامعات الشمال السوري في دعم حقوقهم في التعليم الجامعي . ويرجع ذلك إلى إدراك الطلبة المعوقين للدور السلبي الذي تقوم به الجامعات في دعم حقوقهم في التعليم، مما انعكس على درجة القبول لديهم وتكوين اتجاهات سلبية نحو دور هذه الجامعات، إذ تشير دراسة العدرة (٢٠١٦) إلى أن هناك الكثير من التحديات التي تواجه الطلبة ذوي الإعاقة في الجامعات وخاصة في البلدان النامية التي تخلق اتجاهاً سلبياً للطلبة المعوقين نحوها، ولعل أهمها إجراءات التسجيل والإرشاد الأكاديمي وعدم ملائمة الإجراءات، والصعوبات الدراسية متمثلة في المنافسة مع الطلبة العاديين وأداء الامتحانات وعدم استيعاب المادة التعليمية، والصعوبات البيئية متمثلة في افتقار المكتبة إلى قاعات دراسية مناسبة، وصعوبة المشاركة في الأنشطة والحفلات الجامعية والطرق والأرصفة غير المهيأة لهم، والصعوبات الاجتماعية متمثلة في عدم مراعاة المدرسين لظروفهم وصعوبة نجاح العلاقات معهم.

نتائج الفرضية الرابعة :

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات أفراد عينة البحث في طبيعة اتجاهات الطلبة نحو دور جامعاتهم في دعم حقوقهم تبعاً لمتغير نوع الإعاقة (سمعية، بصرية، حركية).

للتحقق من هذه الفرضية تم حساب الدلالة الإحصائية للفروق بين الطلبة المعوقين وفقاً لمتغير نوع الإعاقة (سمعية، بصرية، حركية)، وتم استخدام تحليل التباين الأحادي، كما هو موضح في الجدول رقم (١١).

الجدول (١١) نتائج تحليل التباين الأحادي لأثر متغير نوع الإعاقة في طبيعة اتجاهات الطلبة نحو دور جامعاتهم في دعم حقوقهم

	مصدر التباين	مجموع المربعات	د ح	متوسط المربعات	(ف)	الدلالة	القرار
الدرجة الكلية	بين المجموعات	13.534	2	6.767	0.205	0.816	غير دال
	داخل المجموعات	1288.585	39	33.041			
	الكلي	1302.119	41				

يبين الجدول رقم (١١) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات أفراد عينة الطلبة المعوقين وفقاً لنوع الإعاقة (سمعية، بصرية، حركية)، على الدرجة الكلية لاستبانة اتجاهات الطلبة نحو دور جامعاتهم في دعم حقوق المعوقين في التعليم الجامعي، إذ بلغت قيمة مستوى الدلالة (٠,٨١٦) وهي أكبر من مستوى الدلالة الافتراضي(٠,٠٥) وهذا يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات أفراد عينة الطلبة المعوقين وفقاً لنوع الإعاقة على الدرجة الكلية لاستبانة اتجاهات الطلبة نحو دور جامعاتهم في دعم حقوق المعوقين في التعليم الجامعي. وهذا يتوافق مع دراسة الرفاعي (٢٠١٩) التي أظهرت النتائج فيها عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط تقدير عينة البحث وفقاً لمتغير نوع الإعاقة، وربما يرجع ذلك إلى أن المشكلة عامة وتواجه جميع المعوقين وهي نقص الخدمات التي تقدمها هذه الجامعات بسبب حداثة عهدها وعدم وجود دعم حكومي لها يجعلها تقوم بدورها على أكمل وجه.

نتائج الفرضية الخامسة:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات أفراد عينة البحث في طبيعة اتجاهات الطلبة المعوقين نحو دور جامعاتهم في دعم حقوقهم تبعاً لمتغير الجنس (ذكور-إناث).

للتحقق من هذه الفرضية جرى حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الطلبة المعوقين على الدرجة الكلية لاستبانة اتجاهات الطلبة المعوقين نحو دور جامعاتهم في دعم حقوقهم في التعليم الجامعي، ومن ثم استخدام اختبار (t.test) للتحقق من دلالة الفروق بين أفراد عينة المعوقين وفقاً لمتغير الجنس، وجاءت النتائج كما هو موضح في الجدول (١٢).

جدول (١٢) نتائج قيمة (T. Test) لحساب دلالة الفروق بين درجات أفراد عينة الطلبة المعوقين على الدرجة الكلية لاستبانة اتجاهات الطلبة المعوقين نحو دور جامعاتهم في دعم حقوقهم وفقاً لمتغير الجنس

	الجنس	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة (T.Test)	مستوى الدلالة	القرار
الدرجة الكلية	ذكور	25	42.001	4.600	3.867	0.000	غير دال
	إناث	17	48.117	5.242			

يلاحظ من الجدول رقم (١٢) بأن قيمة (T) للدرجة الكلية لاستبانة اتجاهات الطلبة المعوقين نحو دور الجامعات في دعم حقوقهم في التعليم الجامعي بلغت (٣,٨٦٧)، بينما بلغت القيمة الاحتمالية لها (٠,٠٠٠) وهي أصغر من مستوى الدلالة الافتراضي لها (٠,٠٥) وهذا يشير إلى وجود فروق دالة إحصائياً بين متوسطات درجات أفراد عينة المعوقين على الدرجة الكلية لاستبانة اتجاهات الطلبة المعوقين نحو دور الجامعات في دعم حقوقهم في التعليم الجامعي وفقاً لمتغير الجنس لصالح متوسط درجات الإناث، أي أن الطالبات الإناث كانت اتجاهاتهن نحو دور الجامعات في دعم حقوق المعوقين إيجابية أكثر من اتجاه الطلبة الذكور . وهذا يؤكد رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة لها والتي تقول: بوجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي درجات أفراد عينة الطلبة المعوقين في اتجاهاتهم نحو دور جامعات الشمال السوري في دعم حقوق المعوقين في التعليم الجامعي وفقاً لمتغير الجنس لصالح متوسط درجات الإناث. وهذه النتيجة تختلف مع دراسة الرفاعي (٢٠١٩) التي أظهرت عدم وجود فروق بين المعوقين وفقاً لمتغير الجنس. ويفسر الباحثان هذه النتيجة إلى أن الإناث المعوقات، يحصلن على خدمات الجامعة بشكل أفضل من الذكور بسبب إعطاء الجامعة الأولية في تقديم خدماتها مثل المنح والسكن والمواصلات أحياناً لصالح للإناث وهذا الأمر خلق اتجاهات إيجابية لهن تجاه دور الجامعة في القيام بدعم حقوقهن في التعليم.

توصيات ومقترحات البحث:

- ضرورة تأمين دعم حكومي للجامعات في الشمال السوري المحرر حتى تسعى هذه الجامعات إلى تطوير بنائها ومواردها لتقوم بدورها على أكمل وجه في خدمة الطلبة المعوقين.
- إقامة دورات تدريبية للكارد التدريسي في هذه الجامعات لإكسابهم مهارات التعامل مع المعوقين (الذكور والإناث) وكيفية تعديل طرائق تدريسهم بما يخدم حاجاتهم.

- حصـــر أعداد المعوقين في هذه الجامعات ومعرفة مشـــكلاتهم، والتعاون مع منظمات المجتمع المدني لدعمهم ومساعدتهم في حل مشكلاتهم.
- تأمين السكن الجامعي والمواصلات والوسائل الطبية والخدمية المناسبة لكل من الطلبة المعوقين الذكور والإناث على حد سواء.
- توعيـة الطلبـة المعوقين بحقوقهم في التعليم الجـامعي، وإيجـاد الســبـل المنـاســبـة لـدعمهم ومساعدتهم في إكمال تعليمهم.
- إقامة مؤتمرات دولية ومحلية لدعم الأشـخاص ذوي الإعاقة والمطالبة بحقوقهم في التعليم وفي الدمج بكل مناحي المجتمع.
- تطوير المناهج الجامعية والأنشـــطة العلمية بما يتناســـب مع حاجات الطلبة المعوقين (الذكور والإناث).
- إجراء دراسات تتناول مشكلات الطلبة المعوقين، والتحديات التي تواجههم وسبل الحل والتطوير.
- إجراء دراسات تتناول فاعلية البرامج المصممة لدمج المعوقين وتنمية مهاراتهم

المراجع

١. الأمم المتحدة، (٢٠١١). *اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة*. مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة-الدورة الرابعة في نيويورك (٧-٩) أيلول.

٢. بن جخدل، سعد الحاج (٢٠١٩). *العينة والمعاينة-مقدمة منهجية قصيرة جداً*. الأردن، عمان: دار البداية ناشرون وموزعون .

٣. الحيلة، محمد محمود. (٢٠٠٣). *التصميم التعليمي-نظرية وممارسة*. عمان: دار الفكر.

٤. الرفاعي، عالية (٢٠١٩). مشـكلات الطلبة ذوي الإعاقة في جامعة دمشـق من وجهة نظرهم. *مجلة اتحاد الجامعات العربية للتربية وعلم النفس*. المجلد (١٧). العدد (٢)، ص ١٦٧-٢٠٦. دمشق، سورية.

٥. الشـمري، غربي بن مرجي، وعلي، أحمد فتحي (٢٠١٥). التمكين الاقتصـادي لذوي الإعاقة من وجهة نظر أعضـاء هيئة التدريس في بعض الجامعات السـعودية. *مجلة التربية*، المجلد (١) العدد (١٦٣)، ص (٣٦١-٣٩٠)، مصر.

٦. شنيكات، ياسر حامد، وعبد الهاشمي، عبد الرحمن (٢٠١٢) *اتجاهات الطلبة ذوي الإعاقة ومعلميهم نحو برنامج الدمج في المملكة الأردنية الهاشمية*. المؤتمر الإقليمي حول دور مؤسسات التعليم العالي في دعم حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. جامعة الجنان، طرابلس، لبنان (٢٠-٢٢-٤-٢٠١٢).

٧. الصيرفي، محمد عبد الفتاح (٢٠٠٢) *البحث العلمي – الدليل التطبيقي للباحثين*، ط١، الأردن، دار وائل للنشر.

٨. العدرة، إبراهيم أحمد (٢٠١٦) في الأردن، بعنوان: التحديات التي تواجه الطلبة ذوي الإعاقة في الجامعة الأردنية دراسة ميدانية. *مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية*، المجلد ٤٣، ملحق ٥، ص ٢٠١٣-٢٠٣٢.

٩. عقروق، سامر عبدو (٢٠٠٩) ورقة عمل بعنوان: *تأهيل الكوادر للتعامل مع أصحاب الحاجات الخاصة (خطوات وإجراءات)* -مؤتمر حق التعليم العالي للطلبة أصحاب الإعاقة في بيت لحم ٣ حزيران ٢٠٠٩.

١٠. غانم، بتول مصلح (٢٠١٥). واقع الخدمات التربوية المقدمة للطلبة من الخاصة في المدارس الحكومية الأساسية في مدينة جنين من وجهة نظر العاملين. *مجلة جامعة الأقصى*، المجلد التاسع عشر العدد (١) ص ٢٥٧-٢٩٢.

١١. قاسمي، إكرام (٢٠٢٠). في الجزائر، بعنوان: *مشكلات دمج الخاصة في المؤسسات التربوية من وجهة نظر معلمي الأقسام الخاصة*. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة بن مهيدي.

١٢. مجلس حقوق الإنسان (٢٠٠٦). *حق المعوقين في التعليم، تقرير المقرر الخاص المعني بالحق في التعليم*، السيد فيرنور مونيوس* تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠ المؤرخ ١٥ آذار/مارس -الدورة الرابعة، البند ٢ من جدول الأعمال.

١٣. محمد، أحمد محمد جاد المولى (٢٠١٦). تحسين اتجاهات طلاب جامعة الجوف نحو دمج الأطفال ذوي الإعاقات المتوسطة والشديدة في المدارس العادية. *مجلة العلوم النفسية والتربوية*، المجلد (١) العدد (٣)، ص (٦-٣١).

١٤. مسعود، وائل ومحمد، عبد الصبور ومراد، محمد (٢٠٠٥). *التأهيل الشامل للخاصة*، الأكاديمية العربية للتربية الخاصة، الرياض، المملكة العربية السعودية.

١٥. ملحم، سامي محمد (٢٠٠٧) *مناهج البحث في التربية وعلم النفس*، ط١، الأردن، دار الميسرة.

١٦. *المؤتمر الإقليمي حول دور مؤسسات التعليم العالي في دعم حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة*. جامعة الجنان، طرابلس-لبنان، المقام بين (٢٠-٢٢/٤/ ٢٠١٢).

المراجع الأجنبية

1. Allen. Donald. Nguyen. D. M (2006). "The Impact of Web-Based Assessment and Practice on Students ' Mathematics Learning Attitudes": *The Journal of Computers in Mathematics and Science Teaching Austin*: Vol. 25, Ins. 3; pg. 251, 29.
2. Demirel, M (2019). Pronunciation Of Children with Special Needs Disorders. *Journal Of Special Education*. Vol 20, No.2, P.16-26.
3. Kojima, M & Ikeda, Y (2006). *Self-Regulation in Persons with Down Syndrome. Japanese Of Special Education*, (37), PP 37 – 88.
4. Libby, K (2003). *Early Communication Skills for Children with Down Syndrome*, 2 Ed., United States of American: Woodbine Press.
5. Magilvy, J., Faan, R., & Mitchell, A. (2015). Education of nursing students with special needs. *Journal of Nursing*, 34, (1),31-6.
6. Mock, Martha and Love, Kristen, (2012). One State's Initiative to Increase Access to Higher Education for People with Intellectual Disabilities, *Journal of Policy and Practice in Intellectual Disabilities*, 9(4): 289–297.
7. UNESCO (2003), "*Overcoming exclusion through inclusive approaches in education*", Conceptual Paper, p. 15.
8. Wiersma, W. (2004). *Research in Education: An Introduction*. University of Teledu. sixth edition.
9. (https://www.startimes.com/?t=18942899) seen (17-9-2021)